سلطنة عمان

صندوق التنمية الزراعية والسمكية

إستراتيجية صندوق التنمية الزراعية والسمكية ٢٠٤٠م

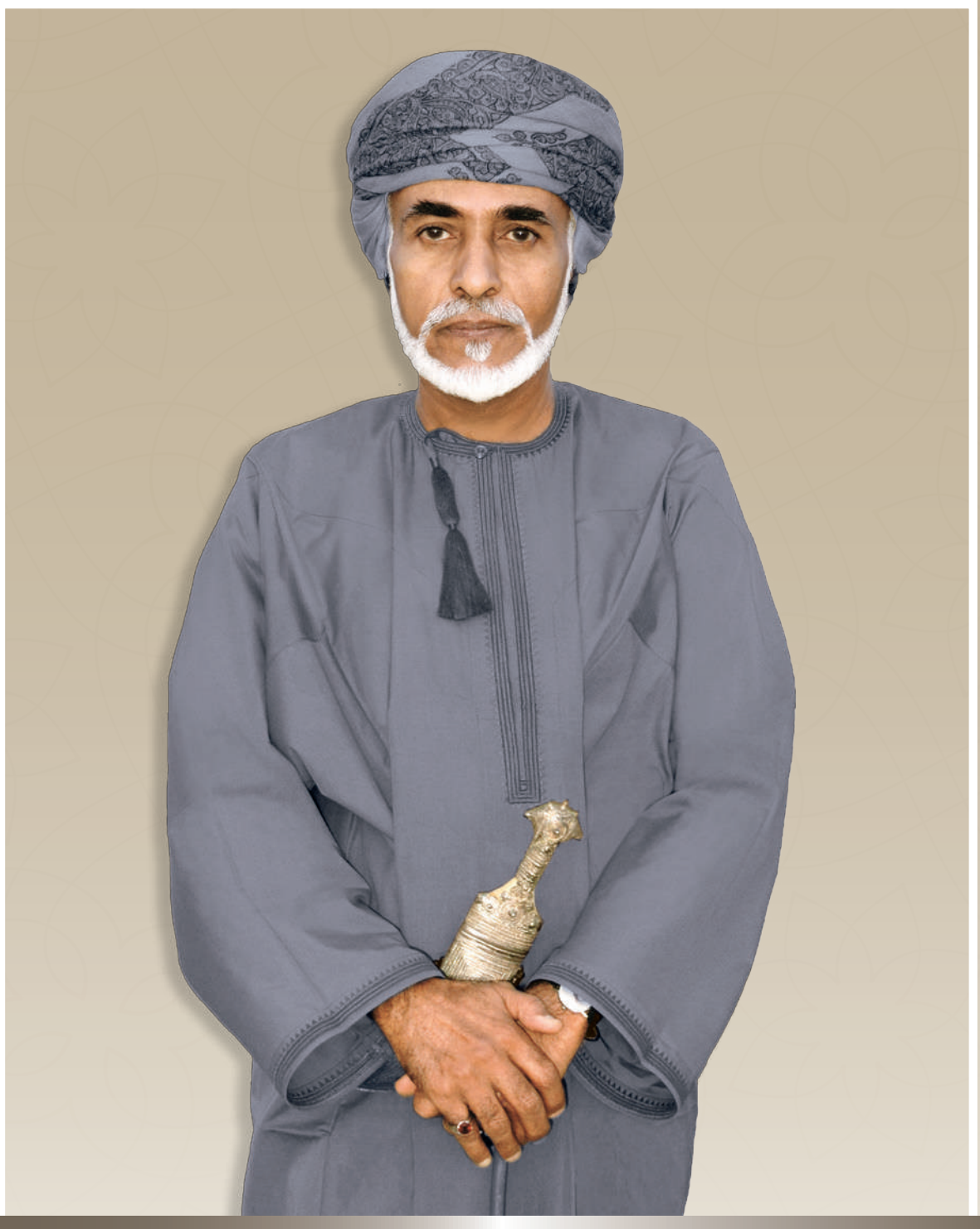

حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم

المحتويات

الملخص التنفيذي	٦
التقديم	١٠
الرؤية	١٢
الرسالة	١٢
أهداف الصندوق	١٣
المحاور الرئيسية للاستراتيجية	١٣

الفصل الأول: مسيرة الصندوق (٢٠٠٤-٢٠١٦م)

١-١	المقدمة	١٦
١-٢	الهيكل التنظيمي للصندوق	١٦
١-٣	آلية عمل الصندوق	١٧
١-٤	الموارد المالية للصندوق	٢٠
١-٥	إنجازات الصندوق (التحليل وإجراءات تقييم الأداء)	٢٣
١-٦	الشركاء والمنتفعون	٣١
١-٧	التحليل الرباعي	٣٢
١-٨	التقييم المستقل لأعمال الصندوق	٣٤

الفصل الثاني: مكونات الخطة الاستراتيجية ٢٠٤٠م

٢-١	البرامج	٤٠
٢-٢	التمويل	٧٢
٢-٣	منهجية العمل	٧٤
٢-٤	الشركاء	٧٦
٢-٥	الاستدامة	٧٨
٢-٦	المتابعة والتقييم	٨٠

الملخص التنفيذي

ساهم صندوق التنمية الزراعية والسمكية منذ إنشائه سنة ٢٠٠٤م في تنمية القطاعات النباتية والحيوانية والسمكية من خلال تنفيذ (٢١٢) مشروعا تنوعت في طبيعتها، وتوزع تنفيذ تلك المشاريع والإستفادة منها في جميع محافظات السلطنة.

وتوافقاً مع توجهات الحكومة، تم إعداد خطة إستراتيجية الصندوق حتى عام ٢٠٤٠م برؤية تهدف إلى التميز والريادة في تبني وتمويل مشاريع تنموية زراعية وحيوانية وسمكية مستدامة، ورسالة تعزيز للقدرات المؤسسية والبشرية، وصون وتنمية الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية، وتشجيع الابتكار والاستثمار بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة لمنظومة الأمن الغذائي.

وتتكون وثيقة الإستراتيجية من فصلين: يتناول الفصل الأول تحليلاً لأداء الصندوق لتحقيق أهدافه، وأثره، وأهميته، ومساهمته الفاعلة بالتنمية للفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦م). حيث تم عرض الهيكل التنظيمي للصندوق وآليات العمل المتبعة به وإجراءات تمويل المشاريع المنفذة، وشركاء التنفيذ وتحليل للموارد المالية المحققة، إضافة إلى تحليل المشاريع الممولة وفقاً لمجالات تخصصية محددة لكل قطاع.

يمثل الصندوق نموذجاً وفكراً رائداً في تمويل المشاريع التنموية والبحثية، ويحظى بتمويل ودعم حكومي وفق معايير الجودة والإنجاز، ويتمتع باستقلال إداري ومالي ساعدته على تحقيق قصص نجاح ورضا الشركاء من المنفذين والمستفيدين من نتائج المشاريع التي يمولها. وتبقى أمامه مهام كتنويع مصادر التمويل وبناء القدرات لموظفيه وتقليل آثار المخاطر البيئية والمناخية التي تتعرض لها القطاعات المستفيدة من التمويل بسبب طبيعتها الحيوية، وعليه استمرار تطوير عمله وآليات المتابعة والتقييم، وأمام الصندوق فرصاً واعدة من خلال التركيز على مشاريع مرتبطة بمنظومة الأمن الغذائي وتحفيز الإستثمار في مشاريع بها فرص عمل جديدة للعمانيين ودعم الإبتكار الذي يعزز التنمية المستدامة.

يستعرض الفصل الثاني من الوثيقة مكونات الخطة الإستراتيجية حتى عام ٢٠٤٠م، متضمناً البرامج، ومنهجية العمل، والشركاء المحتملين، كما ركزت على تعزيز مصادر التمويل، وعوامل إستدامة الصندوق، وتطوير أساليب المتابعة، وكذلك التقييم لتنفيذ الإستراتيجية.

تضمنت الإستراتيجية سبعة عشر برنامجاً، يتم تنفيذها حسب الأولوية وتوفر المخصصات المالية، ونظراً لطبيعة القطاعات الثلاثة فقد تناولت إثنا عشر برنامجاً لمشروعات مشتركة بين القطاعات مثل إدارة وتطوير نظم مستدامة للإنتاج، وتعزيز منظومة التسويق والقيمة المضافة، ورصد وإدارة الآفات والأمراض، وتنمية الموارد الوراثية الغُمانية، والدراسات والإحصاءات، وسلامة جودة الغذاء، وتعزيز مساهمة المرأة الريفية والساحلية في التنمية، وتنمية قدرات العاملين بالقطاعات، والتكيف مع التغير المناخي والإبتكار. في حين تفردت خمسة برامج بقطاع معين أو قطاعين مشتركين، نظراً لخصوصية الموضوع في ذلك القطاع، وهي برنامج تطوير النخيل والتمور، وتنمية وتطوير الإستزراع السمكي، ورصد وتتبع حركة المخزون السمكي، وإستخدامات وإدارة مياه الري والأراضي الزراعية، وإستغلال المياه غير التقليدية في الإنتاج الزراعي، وبرنامج تطوير الصناعات العلفية الحيوانية.

يعتبر التمويل أحد أهم عناصر تعزيز الأداء المؤسسي للصندوق وتحقيق أهدافه، لذا ركزت الخطة الإستراتيجية على تنويع مصادر التمويل وتطبيق آليات تمويلية جديدة والتي تشمل تعزيز مساهمة الحكومة، وزيادة الإستثمار في المشاريع التي تساهم في رفع قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتفعيل الشراكة مع الجهات التمويلية ومؤسسات القطاع الخاص، والأنشطة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية، وتضمنت الإستراتيجية توجهاً لإستحداث مركز للدراسات الإستشارية يساهم في توفير موارد مالية إضافية ويوظف الخبرات والكفاءات الوطنية.
أكدت الإستراتيجية على أهمية وضوح منهجية العمل بالصندوق، وعلى معايير إختيار المشاريع وجهات التنفيذ بما يتوافق مع أهداف الإستراتيجية، وكذلك في مجال الشركاء تم فتح المجال لشمول عدد أكبر من الأفراد والمؤسسات ذات الأهداف المشتركة والمجالات الإبتكارية والأفكار الرائدة من داخل السلطنة أو خارجها، إضافة إلى الإستمرار مع الشركاء الحاليين ذوي الخبرة والكفاءة.

وتطرقت الإستراتيجية إلى العوامل الداعمة لإستدامة أعمال الصندوق، ومن أهمها أولويات التمويل للمشاريع ذات الميزة النسبية والتنافسية والأهمية الإقتصادية والإجتماعية، ومساهمتها في إيجاد فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة للمنتج المحلي. هذا بالإضافة الى أهمية الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية الزراعية والحيوانية والسمكية لضمان حفظها وصيانتها، وكذلك عامل إستمرار بناء قدرات الموظفين بالإدارة التنفيذية والعاملين على تنفيذ المشاريع، و الشركاء وكافة المنتفعين بالقطاعات الثلاثة. ومحاكاة تجارب المؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، مع التركيز على قضايا الشفافية والشمولية وتمكين المرأة، ودعم الشباب، وصون البيئة ودعم المجتمعات المحلية.

وختاما فإن الأساس الذي ينطلق منه الصندوق لوضع مؤشرات الأداء الأساسية هو الإنجازات التي حققها منذ تأسيسه والتي يجب البناء عليها وتطويرها، لذا وضحت الإستراتيجية بمحور المتابعة والتقييم على أهمية وجود مؤشرات أداء أساسية قابلة للقياس ومرتبطة بنتائج متوقعة ويمكن تحقيقها، وأن تكون ذات صلة متوافقة ومفيدة لأغراض المعلومات ومقننة زمنياً، حيث يختص مجلس الإدارة بمتابعة تنفيذ الإستراتيجية ومراجعتها من خلال لجنة مختصة، بما يتوافق مع رؤية ورسالة الصندوق وأهدافه ومحاور الإستراتيجية وفق إطار زمني محدد، مع مراعاة المتغيرات التي قد تواجه تنفيذها والتفاعل معها.

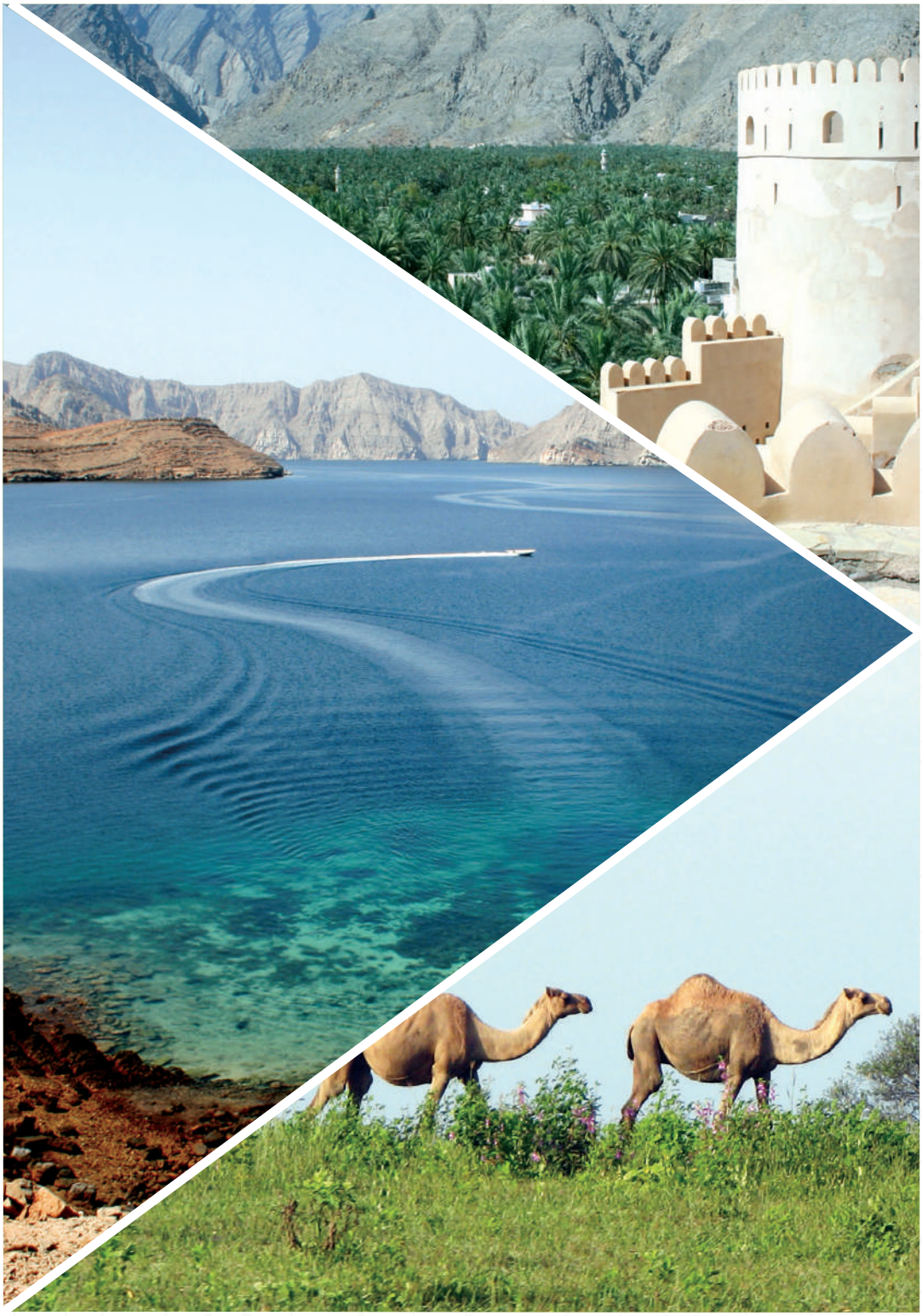

التقديم

يعتبر صندوق التنمية الزراعية والسمكية والذي أُنشأ في الخامس من مايو ٢٠٠٤م بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٤٨) أحد المصادر الرئيسية الداعمة للبحوث والبرامج التنموية لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية بهدف الإستخدام الأمثل للموارد، وتوطين التقنيات، وتنفيذ دراسات الجدوى الإقتصادية، والتي من شأنها المساهمة في تنمية القطاعات واستدامتها.

قام الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦م) بتمويل عدد (٢١٢) مشروعا في مختلف محافظات السلطنة والتي ساهمت في حفظ وصيانة الموارد وتطوير نظم الإنتاج، وتعزيز برامج سلامة وجودة الأغذية، وتمكين المرأة الريفية والساحلية، وتطوير المنظومة التسويقية والتصنيعية، وتأهيل وتدريب الكوادر المتخصصة والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين وأبنائهم.

وتعزيزًا للجهود المبذولة من قبل الصندوق والخبرة التي اكتسبها في العمل التنموي والإنجازات التي تحققت، وعلى ضوء المتابعة المستمرة لإدارة الصندوق ، فقد وجه مجلس الإدارة بتنفيذ مشروع التقويم المستقل لأعمال ومنجزات الصندوق بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) خلال عام ٢٠١٢م، ومن ضمن توصيات المشروع التي اعتمدها مجلس الإدارة تنفيذ استراتيجية تساهم في الارتقاء بكفاءة العمل وعمليات المتابعة والتقييم ووضع خارطة طريق لمهام وأعمال الصندوق حتى عام ٢٠٤٠م، وذلك من قبل فريق وطني من المختصين في الصندوق ووزارة الزراعة والثروة السمكية والشركاء ذوي العلاقة.

تستشرف استراتيجية الصندوق للفترة (٢٠١٦-٢٠٤٠م) بعض المتغيرات الإقتصادية والإجتماعية المستقبلية، والتي من أبرزها الزيادة في معدلات النمو السكاني وتأثر القطاعات بتغيرات الأسواق العالمية والتغيرات المناخية، وقد ركزت الإستراتيجية على تنويع مصادر التمويل وتطبيق آليات تمويل جديدة بما في ذلك إنشاء مركز الدراسات الإستشارية.

وتتضمن وثيقة الإستراتيجية (١٧) برنامجا تنموياً روعي في إعدادها أولويات تلك القطاعات وبما يتوافق مع المتغيرات على المستويات القصيرة والمتوسطة وطويلة المدى. ويُعول على منهجية عمل الإستراتيجية تبني وتمويل عدد من المشاريع التي تساهم في تعزيز منظومة الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص عمل والإبتكار والمبادرة وتمكين المرأة الريفية والساحلية، والشراكة الفعالة مع المجتمعات المحلية من خلال الجمعيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الدكتور / فؤاد بن جعفر الساجواني

وزير الزراعة والثروة السمكية
رئيس مجلس إدارة الصندوق

الرؤية

التميز والريادة في تبني وتمويل مشاريع تنموية زراعية وحيوانية وسمكية مستدامة.

الرسالة

تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية، وصون وتنمية الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية، وتشجيع الابتكار والاستثمار بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة لمنظومة الأمن الغذائي.

أهداف الصندوق

وفقا للمرسوم السلطاني (٢٠٠٤/٤٨)، يهدف الصندوق الى تقديم التمويل الكلي أو الجزئي لتنفيذ البرامج التنموية للقطاعات المستهدفة للمساهمة في الآتي:

- إجراء البحوث العلمية.
- صيانة الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية وتنميتها.
- توطين التقنيات وتنفيذ المشاريع والبرامج الإرشادية.
- تطوير الدراسات والبرامج التنموية.
- تنفيذ دراسات الجدوى الإقتصادية للمشاريع التنموية الإستثمارية.

المحاور الرئيسية للإستراتيجية

- تعزيز إدارة الموارد الزراعية والحيوانية السمكية وضمان استدامتها.
- نقل وتوطين التقنيات وخاصة الابتكارية.
- تطوير نظم الإنتاج والتصنيع والتسويق وتحليل سلسلة القيمة.
- تعزيز برامج سلامة وجودة الأغذية.
- إيجاد فرص عمل للعمانيين وتنويع مصادر الدخل.
- رفع مستوى الدخل لشرائح المنتفعين.
- بناء القدرات البشرية.
- تعزيز التعاون مع الشركاء.
- المساهمة في توفير فرص استثمارية لتعزيز الأمن الغذائي.

الفصل الأول

مسيرة الصندوق
(٢٠٠٤-٢٠١٦م)

١-١ المقدمة

أنشئ صندوق التنمية الزراعية والسمكية بالمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٤٨) الصادر في الخامس عشر من ربيع الأول ١٤٢٥ هجرية الموافق الخامس من مايو ٢٠٠٤ م، ويتمتع بالشخصية الإعتبارية والإستقلال الإداري والمالي، ويقوم الصندوق بدور هام في تنمية قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستدامتها.

١-٢ الهيكل التنظيمي للصندوق:

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من مجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية. ويترأس المجلس معالي وزير الزراعة والثروة السمكية، ويضم أعضاء ممثلون لبعض الوزارات، وجامعة السلطان قابوس، والقطاع الخاص.

أقر مجلس الإدارة الهيكل التنظيمي للإدارة التنفيذية للصندوق والذي يتكون من أربعة أقسام(الشؤون المالية، الشؤون الإدارية، المشتريات والعقود، والقسم الفني) وتحت إشراف مباشر لمدير الإدارة التنفيذية للصندوق .بالإضافة إلى استحداث ثلاث لجان (اللجنة التنفيذية، لجنة المشتريات، ولجنة التدقيق الداخلي) وكذلك وحدة للتدقيق الداخلي تابعة لمجلس الإدارة حسب ما هو واضح في الشكل رقم(١).

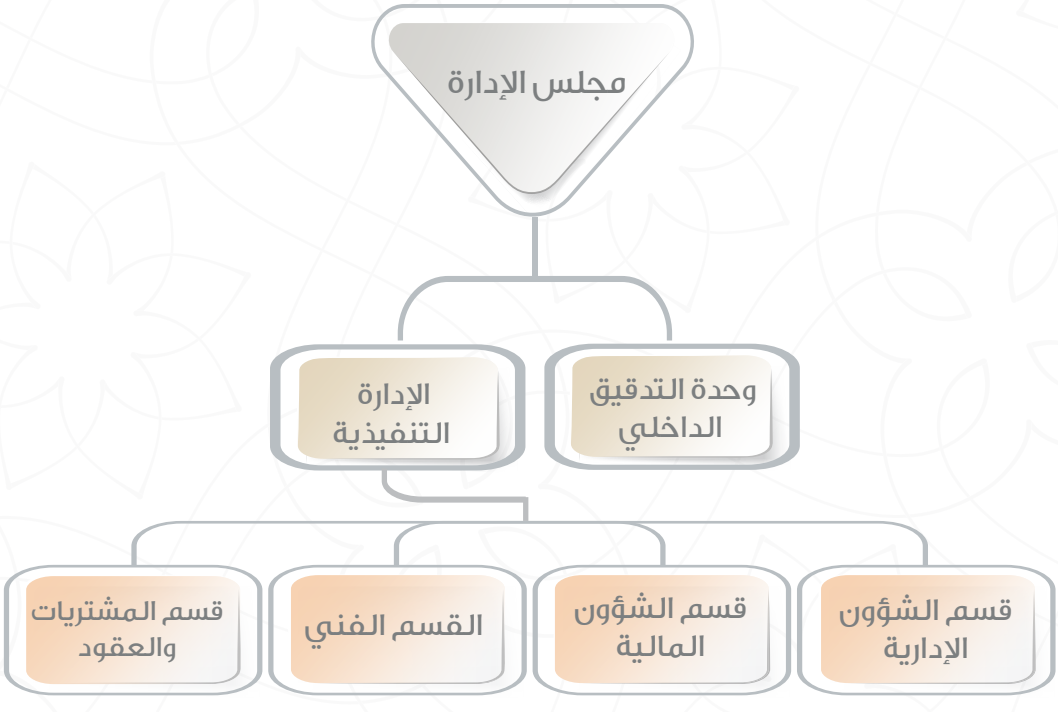

شكل (١): الهيكل التنظيمي للصندوق

١-٣ آلية عمل الصندوق:

١-٣-١ مجلس إدارة الصندوق:

يترأس مجلس إدارة الصندوق معالي وزير الزراعة والثروة السمكية، ويكون وكيل الوزارة للزراعة عضوا بالمجلس ونائبا للرئيس يحل محله عند غيابه .ويضم المجلس في عضويته وكيل الوزارة للثروة السمكية وعدد (١١) عضوا يمثلون عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص (المجلس الأعلى للتخطيط، وزارة المالية، وزارة الزراعة والثروة السمكية، وزارة التجارة والصناعة، وزارة البلديات الإقليمية وموارد المياه، جامعة السلطان قابوس، غرفة تجارة وصناعة عمان، بنك التنمية العماني). ويكون مدير الإدارة التنفيذية للصندوق مقرراً للمجلس.

١-٣-٢ الإدارة التنفيذية للصندوق:

تقوم الإدارة التنفيذية للصندوق بتنفيذ السياسات والخطط والبرامج التي يقرها مجلس الإدارة، وذلك من خلال التقييم الفني والمالي للمشاريع المطلوب تمويلها، والتحقق من تطبيق المعايير التي اعتمدها مجلس الإدارة لاختيار تلك المشاريع، ورفع مقترحاتها إلى اللجنة التنفيذية المنبثقة من مجلس الإدارة للدراسة ورفع توصياتها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. كما تقوم الإدارة التنفيذية للصندوق بمتابعة تنفيذ المشاريع الممولة من خلال الزيارات الميدانية وتقارير المتابعة الدورية.

١-٣-٣ اللجنة التنفيذية:

تعنى اللجنة التنفيذية والتي تم تشكيلها وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٠٥/١/٣) بدراسة الموازنة السنوية للصندوق بما في ذلك الموازنة الجارية والرأسمالية للإدارة التنفيذية والمشاريع المقترحة للتمويل ومخصصاتها المالية، ورفع التوصيات بشأنها لمجلس الإدارة. كما تقوم اللجنة بمتابعة سير عمل الإدارة التنفيذية والموقف التنفيذي لأداء المشاريع الممولة، لضمان تحقيق الأهداف ونسب الصرف وفقا للموازنة المعتمدة والبرنامج الزمني.

١-٣-٤ لجنة المشتريات:

تقوم اللجنة التي تم تشكيلها وفقا لقرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٠٥/١/٣) بدراسة طلبات المشاريع المرتبطة بإصدار أوامر الشراء أو التحليل والإسناد للمناقصات والممارسات وفق النظم المالية المعمول بها في الصندوق، لضمان الشفافية في اختيار أنسب العروض من حيث السعر والمواصفات الفنية.

١-٣-٥ لجنة التدقيق الداخلي:

تم تشكيل اللجنة بموجب قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠١٣/٢/٥)، ووفقا لميثاق التدقيق الداخلي المعتمد من قبل مجلس الإدارة وتقوم بمتابعة خطة وأعمال وحدة التدقيق الداخلي، ودراسة ملاحظاتها، بالإضافة إلى دراسة الموقف المالي، وميزان المراجعة، والقوائم المالية غير المدققة، والتقارير المقدمة من المدقق الخارجي، كما تقوم اللجنة باختيار المدقق الخارجي وعرضه على مجلس الإدارة للمصادقة.

١-٣-٦ وحدة التدقيق الداخلي:

استحدث مجلس الإدارة وحدة للتدقيق الداخلي للصندوق بموجب قراره رقم (٢٠١٣/١/٨)، وتختص الوحدة بمتابعة تطبيق القوانين والقرارات والنظم والإجراءات المالية المرتبطة بالصندوق، مما يساهم في ضمان سلامة النشاط المالي وتعزيز الثقة بالسياسات المالية والإدارية. وتمارس الوحدة مهامها وفق خطة سنوية معتمدة من قبل مجلس إدارة الصندوق.

١-٣-٧ معايير وإجراءات تمويل المشاريع:

يتم تمويل المشاريع وفقاً للمعايير المعتمدة من قبل مجلس إدارة الصندوق، وذلك وفقاً للأولويات الآتية الموضحة أدناه:

وتتبع الإدارة التنفيذية إجراءات التمويل وفقا للخطوات الموضحة في الشكل رقم (٢).

شكل (٢): إجراءات تمويل المشاريع المتبعة بالصندوق

١-٤ الموارد المالية للصندوق:

تتكون موارد الصندوق بموجب المادة (٨) في النظام المرفق للمرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٤/٤٨) من الآتي:

- الإعتمادات التي تخصصها الدولة للصندوق بنسبة (١٪) من القيمة الإجمالية للإنتاج المحلي لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية للسنة المالية السابقة.
- مساهمات الشركات والمؤسسات والأفراد العاملين في مجالات القطاعات والأنشطة المرتبطة بها.
- تحصيل المقابل المالي لاستغلال حق الملكية الفكرية الناتج عن البحوث والدراسات التي يمولها الصندوق.
- تحصيل المقابل المالي لاستغلال التطبيقات العملية التي قام بها الصندوق على الملكية الفكرية في المشاريع الرائدة.
- تحصيل العوائد الناتجة عن مساهمة الصندوق في تمويل البرامج التنموية.
- أي موارد أخرى يتم الاتفاق بشأنها مع وزارة المالية.

تصنف الموارد المالية للصندوق خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٦م) طبقاً للقوائم المالية المدققة إلى أربعة مصادر رئيسية وذلك على النحو التالي:

١-٤-١ مساهمة الحكومة:

تشكل مساهمة الحكومة المصدر الرئيسي لإيرادات الصندوق والمتمثلة في نسبة (١٪) من القيمة الإجمالية للإنتاج المحلي للقطاعات الثلاثة للسنة المالية السابقة، حيث بلغ إجمالي قيمة المساهمة المدفوعة (٣٠,٠٦٦,١٠٣) ريال عماني، وتشكل نسبة (٨٨٪) من إجمالي الإيرادات خلال (٢٠٠٤ - ٢٠١٦)، بالإضافة إلى ترحيل مبلغ وقدره (٦٧٠,٦٨٤) ريال عماني كأصول نقدية لعام ٢٠٠٤م من صندوق تمويل بحوث الثروة السمكية الملغى كما يوضح الشكل رقم (٣).

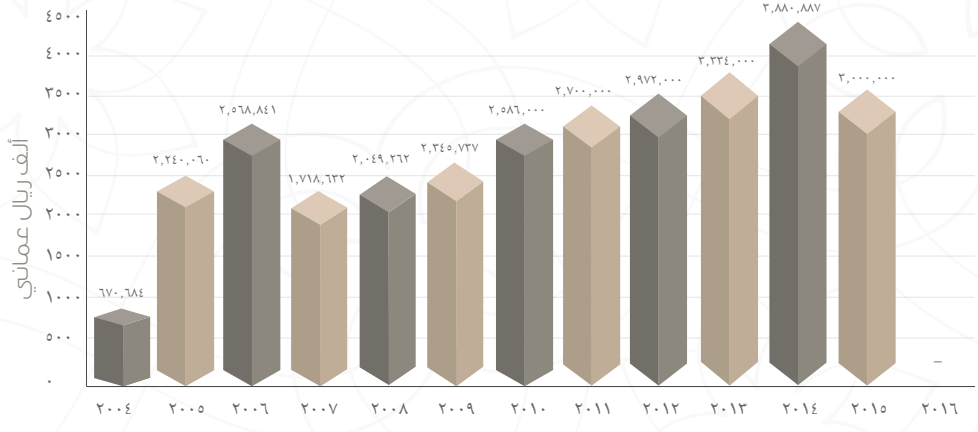

شكل (٣): مساهمة الحكومة في تمويل الصندوق بنسبة (١٪) من القيمة الاجمالية للإنتاج المحلي للقطاعات الثلاثة للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦م)

١-٤-٢ إيرادات الودائع الثابتة:

حقق الصندوق إيراداً إضافياً كمصدر تمويلي ثاني حسب الأهمية من خلال الودائع الثابتة للأرصدة المالية المودعة لدى البنوك والتي بلغت قيمتها الإجمالية (٢,٣٨٤,٦٢٨) ريال عماني للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦م) وتشكل نسبة وقدرها (٧,٢٪) من إجمالي الإيرادات كما يوضح الشكل رقم(٤). وقد بلغ المتوسط السنوي لإيرادات الودائع خلال تلك الفترة نحو(٢٤٧,٠٠٠) ريال عماني في حين حقق أعلى إيراد (٣٦١,٧٣٢) ريال عماني خلال عام ٢٠٠٧م.

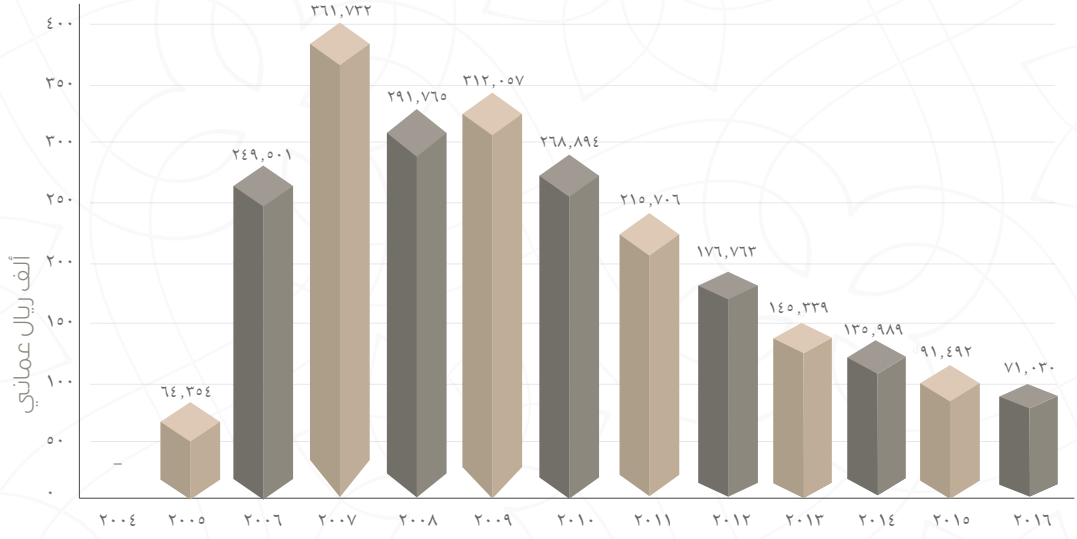

شكل (٤): إيرادات الودائع الثابتة للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦م)

١-٤-٣ مساهمات الأفراد والشركات:

جاءت مساهمات الأفراد والشركات في المرتبة الثالثة كمصدر تمويلي للصندوق؛ حيث بلغت إجمالا (١,٣٦٧,٤٨١) ريال عماني وتشكل ما نسبته (٤,٢٪) من إجمالي إيرادات الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦م)، وقد تحقق أعلى ايراد في عام ٢٠١٠م بمبلغ وقدره(٢٠١,١٣٣) ريال عماني كما يوضح الشكل رقم(٥).

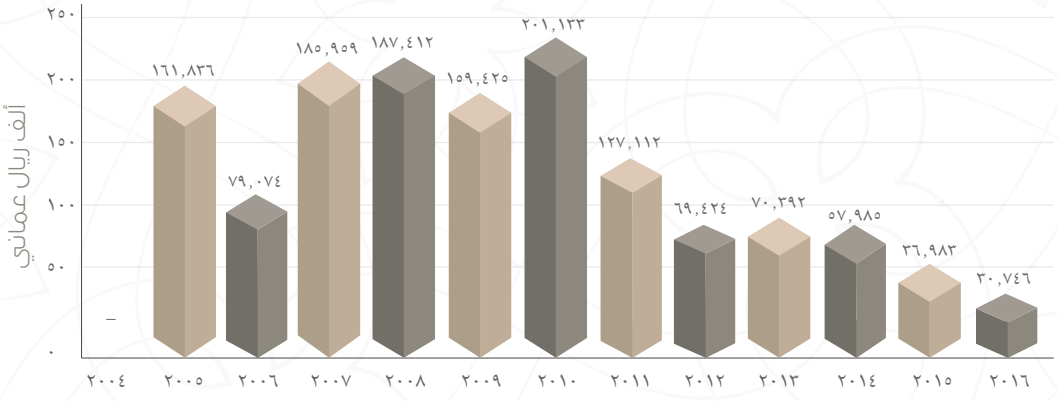

شكل (٥) : مساهمات الأفراد والشركات في تمويل الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦م)

١-٤-٤ الإيرادات الأخرى:

حقق الصندوق إيرادات أخرى من خلال تنفيذ بعض المشاريع التنموية؛ وقد بلغت نحو (٢٤٣,٣٦٨) ريال عماني خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦م) بنسبة وقدرها (٠,٨٪) من إجمالي إيرادات الصندوق خلال تلك الفترة، كما موضح بالشكل رقم(٦).

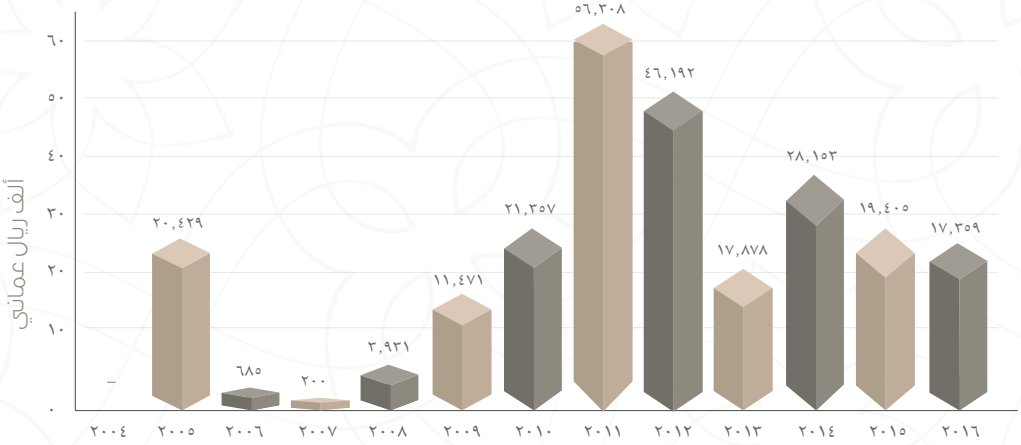

شكل (٦): الإيرادات الأخرى للصندوق خلال الفترة (٢٠٠٤ – ٢٠١٦م)

١-٥ إنجازات الصندوق (التحليل وإجراءات تقييم الأداء)

١-٥-١ التحليل القطاعي العام للمشاريع المنفذة:

سعى الصندوق إلى إيجاد توازن بين المشاريع وتحديد الأولويات لتحقيق الأهداف المرسومة لتنمية القطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية، وقد تمكن الصندوق خلال الفترة (٢٠٠٤– ٢٠١٦) من تمويل (٢١٢) مشروعاً للقطاعات الثلاثة بإجمالي قيمة قدرها (٣٨,٤٣٣) مليون ريال عماني جدول رقم (١).

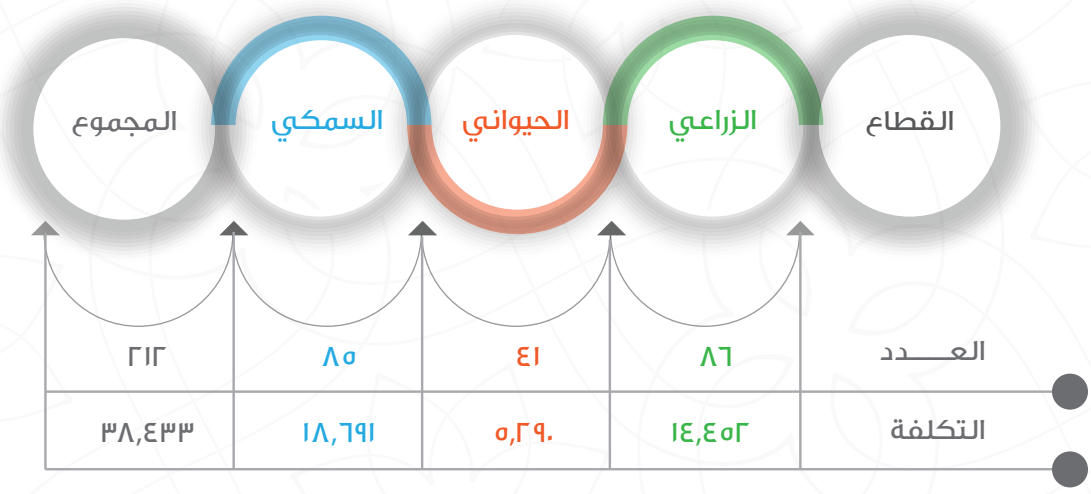

جدول (١): عدد المشاريع وتكلفتها (مليون ريال عماني) منذ التأسيس ولغاية ٢٠١٦/١٢/٣١م

١-٥-٢ المشروعات المنفذة:

تم تصنيف المشاريع المنفذة والبالغ عددها (٢١٢) مشروعاً بناء على المجالات التخصصية ضمن القطاعات الرئيسية (الزراعي والحيواني والسمكي)، وحققت التنوع المنشود ضمن توجهات كل قطاع، ويساهم ذلك بدرجة فاعلة في تقييم النتائج المتحققة.

١-٥-٢-١ القطاع الزراعي:

تم تصنيف المشاريع المنفذة في قطاع الإنتاج الزراعي إلى (٨) مجالات تخصصية؛ تم من خلالها تمويل (٨٦) مشروعا بقيمة إجمالية بلغت (١٤,٤٥٢,٤٠٢) ريال عماني. جاء مجال الإدارة المتكاملة للآفات بالمرتبة الاولى من خلال تنفيذ (٢٦) مشروعا بأهمية نسبية مرجحة قدرها (٥٦,٧٪)، ويأتي التركيز على هذا المجال منسجما مع متطلبات القطاع للمساهمة في الحد من انتشار العديد من الآفات الاقتصادية التي أثرت ولا تزال على إنتاجية المحاصيل المهمة في السلطنة وصولا لإيجاد حزمة متكاملة من المعاملات للإدارة المثلى والمستدامة لتلك الآفات.

وجاء مجال تطوير نظم الإنتاج في المرتبة الثانية من خلال تنفيذ (١٨) مشروعا بقيمة إجمالية قدرها (٣,٣٨٣,٢٤٠) ريال عماني، وقد بلغت أهميتها النسبية المرجحة (٢٤,٧٪)، ويأتي هذا المجال التخصصي ضمن أولويات المجالات الممولة متسقا مع التوجهات الرامية إلى رفع الإنتاجية في وحدة المساحة، وزيادة العوائد من خلال اتباع أساليب إنتاج متطورة وكفؤة مقارنة بالأساليب التقليدية السائدة.

وجاء في المرتبة الثالثة مجال الحفظ والصيانة والاستخدام المستدام للموارد الوراثية حيث تم تمويل (١٢) مشروعا بقيمة إجمالية (١,٧٣٨,٠٨١) ريال عماني.

وكذلك تمويل (٧) مشاريع لكل من مجال الدراسات والمسوحات، ومجال معاملات ما بعد الحصاد والتسويق والتصنيع لكل منهما" بقيمة إجمالية قدرها (١,١٢٣,٦٠٠) و (١,٠٩٦,٤٨٥) ريال عماني وأهمية نسبية مرجحة (٣,٢٪) و(٣,١٪) على التوالي، وتأتي أهمية تمويل مشاريع في مجال الدراسات والمسوحات لتعزيز المشاريع الاستثمارية و رفدها بالإحصاءات الدقيقة.

كما تكمن أهمية تمويل مجال معاملات ما بعد الحصاد والتسويق والتصنيع في تقليل الفاقد وربط النشاط الإنتاجي بالأنشطة التسويقية والتصنيعية المكملة بغرض زيادة القيمة المضافة. ونظرا لما يواجه القطاع من محددات هامة لاستدامته – وخاصة في ما يتعلق بموردي التربة والمياه – فقد تم تمويل (٦) مشاريع في مجال الإدارة المتكاملة للموارد النباتية الطبيعية، وتمويل (٥) مشاريع في مجال إدخال التقانات الحديثة، كما تم تمويل (٥) مشاريع في مجال تربية و إكثار العسل العماني نظراً لأهمية تنمية هذا الموروث اقتصاديا كما هو موضح بالجدول رقم(٢).

	المجالات التخصصية	العدد	التكلفة (ر.ع)	الأهمية النسبية للتكلفة (٪)	الأهمية النسبية المرجحة (٪)
١	الإدارة المتكاملة للآفات	٢٦	٥,٣٧١,٩٠٦	٣٧,٢	٥٦,٧
٢	تطوير نظم الإنتاج	١٨	٣,٣٨٣,٢٤٠	٢٣,٤	٢٤,٧
٣	حفظ وصيانة واستخدام مستدام للموارد الوراثية	١٢	١,٧٣٨,٠٨١	١٢	٨,٥
٤	الدراسات والمسوحات	٧	١,١٢٣,٦٠٠	٧,٨	٣,٢
٥	معاملات ما بعد الحصاد والتسويق والتصنيع	٧	١,٠٩٦,٤٨٥	٧,٦	٣,١
٦	الإدارة المتكاملة للموارد النباتية الطبيعية	٦	٦١٢,٠٠٠	٤,٢	١,٥
٧	إدخال التقانات الحديثة	٥	٧٢٥,٧٨٠	٥	١,٥
٨	تربية وإكثار نحل العسل العماني	٥	٤٠١,٣١٠	٢,٨	٠,٨
	الإجمالي	٨٦	١٤,٤٥٢,٤٠٢	١٠٠	١٠٠

جدول (٢): تصنيف المشاريع المنفذة في قطاع الإنتاج الزراعي طبقاً للمجالات التخصصية الرئيسية لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١م

١-٥-٢-٢ قطاع الثروة الحيوانية:

تم تصنيف المشاريع المنفذة في قطاع الإنتاج الحيواني إلى (٦) مجالات تخصصية تم من خلالها تمويل (٤١) مشروعا بقيمة إجمالية بلغت (٥,٢٤٠,٨٣٥) ريال عماني، حيث تصدر مجال تطوير نظم الإنتاج والإيواء المشاريع التي تم تمويلها من خلال تنفيذ (٢١) مشروعاً وبقيمة إجمالية بلغت (٢,٣٣٨,٥٧٥) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (٦٢,٥٪) من إجمالي قيمة المشاريع، وتأتي أهمية تمويل مثل هذه المشاريع نظرا لحاجة القطاع لتحسين كفاءة إنتاج اللحوم الحمراء من الأبقار والأغنام والماعز من خلال زيادة معدلات النمو وتأمين الظروف الملائمة للرعاية والإدارة ومنع انتشار الأمراض و اتباع الطرق والأساليب الحديثة للإنتاج.

وجاء في المرتبة الثانية مجال الخارطة الوبائية والتحصين ومكافحة الأمراض الحيوانية بتنفيذ (١٣) مشروعاً بقيمة إجمالية (٢,١٣٤,٧٦٠) ريال عماني تشكل أهمية نسبية مرجحة وقدرها (٣٥,٣٪)، وتتمثل أهمية هذا المجال في المحافظة على صحة وسلامة الحيوانات والحد من معدلات النفوق المسببة لأضرار اقتصادية. ويأتي مجال التحسين الوراثي للسلالات العمانية (خاصةً سلالة ماعز الجبل الأخضر) في المرتبة اللاحقة؛ حيث تم تمويل (٣) مشاريع بقيمة بلغت (٣٥٣,٠٠٠) ريال عماني نظرا لأهمية المحافظة على الأصول الوراثية المحلية وتحسين كفاءة الأداء من خلال عملية الانتخاب للصفات الإنتاجية الواعدة للحيوانات بغرض إكثارها وتوزيعها على المربين. كما حظيت المراعي الطبيعية في محافظة ظفار بتنفيذ مشروعين لمساهمتهما في توفير الأعلاف للثروة الحيوانية بالمحافظة الأمر الذي يتطلب استدامتها وتحسينها، كما أن لمجال التدريب والتأهيل أثراً بالغاً في تنمية وتطوير قطاع الإنتاج الحيواني ورفع مهارات وقدرات المربين، إضافة إلى أهمية الاهتمام بسلامة وجودة المنتجات، كما هو موضح في الجدول رقم(٣).

	المجالات التخصصية	العدد	التكلفة (ر.ع)	الأهمية النسبية للتكلفة (٪)	الأهمية النسبية المرجحة (٪)
١	تطوير نظم الإنتاج والإيواء	٢١	٢,٣٣٨,٥٧٥	٤٤,٦	٦٢,٥
٢	الخارطة الوبائية والتحصين والمكافحة الأمراض	١٣	٢,١٣٤,٧٦٠	٤٠,٧	٣٥,٣
٣	التحسين الوراثي للسلالات العمانية	٣	٣٥٣,٠٠٠	٦,٧	١,٣
٤	تطوير المراعي الطبيعية	٢	١٥٠,٠٠٠	٢,٩	٠,٤
٥	سلامة وجودة المنتجات	١	١٦٤,٥٠٠	٣,١	٠,٢
٦	الإرشاد والتدريب والتأهيل	١	١٥٠,٠٠٠	٢,٩	٠,٢
	الإجمالي	٤١	٥,٢٤٠,٨٣٥	١٠٠	١٠٠

جدول (٣): تصنيف المشاريع المنفذة في قطاع الثروة الحيوانية طبقاً للمجالات التخصصية الرئيسية لغاية ٢٠١٦/١٢/٣١م.

١-٥-٢-٣ قطاع الثروة السمكية:

تم تصنيف المشاريع المنفذة بقطاع الثروة السمكية إلى (٨) مجالات تخصصية تم تمويلها من خلال تنفيذ (٨٥) مشروعا بقيمة إجمالية بلغت (١٨,٦٩١,٩٦٢) ريال عماني، وقد تصدرت مشاريع الدراسات والبحوث قائمة المشاريع الأكثر تمويلا من خلال تنفيذ (٣٢) مشروعاً بقيمة إجمالية (٦,٦١١,١٨٩) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (٦٥,٣٪) من إجمالي قيمة وعدد المشاريع، وتأتي أهمية تمويل مثل هذه المشاريع نظرا لما تمثله الدراسات العلمية والبحوث من دور كبير في المجالات المعنية بتطوير وتنمية القطاع.

كما جاءت مشاريع الإرشاد والرقابة في المرتبة الثانية من خلال تنفيذ (١٣) مشروعاً بقيمة إجمالية (٣,٥٤٣,٥٧٥) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (١٤,٢٪) من إجمالي قيمة وعدد المشاريع، وتتمثل أهمية هذا المجال في نشر التوعية والإرشاد الكفيلة بتنمية وتطوير سبل حماية وضمان حسن استغلال الثروات المائية ورفع كفاءتها.

أما مشاريع الاستزراع السمكي فقد جاءت في المرتبة الثالثة من خلال تمويل (١١) مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت (٢,١٢٦,٤٤٣) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (٧,٢٪)، نظرا لأهمية المحافظة على الأصول الوراثية المحلية وتحسين كفاءة الأداء.

وحلت المشاريع المتعلقة بتنمية الموارد السمكية في المرتبة الرابعة من خلال تمويل (٨) مشاريع بقيمة إجمالية وقدرها (٢,١٨٤,٥٤٥) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (٥,٤٪) من إجمالي قيمة وعدد المشاريع بهدف التعرف على النظم والتشريعات الهادفة إلى إدارة التنمية المستدامة في القطاع.

بينما جاءت المشاريع المتعلقة بسلامة وضبط جودة الأسماك بالمرتبة الخامسة بقيمة إجمالية وقدرها (١,٦٢٨,٠٨٢) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (٤,٥٪)، نظرا لما تمثله معايير الجودة من عنصر ضروري ورئيسي في كافة حلقات

الإنتاج السمكي بدءً من الصياد وصولا إلى المستهلك من أجل المحافظة على صحة وسلامة الأسماك ومنتجاتها والحد من تدني معايير السلامة المسببة لأضرار صحية و اقتصادية.

وحلت سادسا المشاريع المتعلقة بالتسويق والصناعات السمكية من خلال تمويل (٦) مشاريع بقيمة وقدرها (٩٧٣,٠٠٠) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (١,٨٪)، نظرا لأهميتها في تطوير الصناعات السمكية وإيجاد السبل التسويقية لمنتجات القيمة المضافة لتلك المنتجات.

وجاء ترتيب مشاريع الإحصاء السمكي المنفذة في المرتبة السابعة من خلال تمويل (٣) مشاريع بقيمة وقدرها (١,٣٦٥,١٢٨) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (١,٣٪)، نظرا لما توفره من عوامل مساعدة لأعمال التخطيط والتطوير للقطاع بشكل عام. وفي المرتبة الثامنة جاءت مشاريع تنمية مجتمعات الصيادين من خلال تمويل (٣) مشاريع بقيمة وقدرها (٢٦٠,٠٠٠) ريال عماني شكلت أهميتها النسبية المرجحة (٠,٢٪)، نظرا لما توفره من عوامل مساعدة لزيادة الدخل للأسر المعتمدة على مهنة الصيد بشكل أساسي كما يوضح الجدول رقم(٤).

	المجالات التخصصية	العدد	التكلفة (ر.ع)	الأهمية النسبية للتكلفة (٪)	الأهمية النسبية المرجحة (٪)
١	الدراسات والمسوحات	٣٢	٦,٦١١,١٨٩	٣٥,٤	٦٥,٣
٢	الإرشاد والرقابة	١٣	٣,٥٤٣,٥٧٥	١٩	١٤,٢
٣	الإستزراع السمكي	١١	٢,١٢٦,٤٤٣	١١,٤	٧,٢
٤	تنمية الموارد السمكية	٨	٢,١٨٤,٥٤٥	١١,٧	٥,٤
٥	سلامة وضبط جودة الأسماك	٩	١,٦٢٨,٠٨٢	٨,٧	٤,٥
٦	التسويق والصناعات السمكية	٦	٩٧٣,٠٠٠	٥,٢	١,٨
٧	الإحصاء السمكي	٣	١,٣٦٥,١٢٨	٧,٣	١,٣
٨	تنمية مجتمعات الصيادين	٣	٢٦٠,٠٠٠	١,٤	٠,٢
	الإجمالي	٨٥	١٨,٦٩١,٩٦٢	١٠٠	١٠٠

جدول (٤) : تصنيف المشاريع المنفذة في قطاع الثروة السمكية إلى المجالات التخصصية الرئيسية لغاية ٢٠١٦/١٢/٣٠م

١-٥-٣ التوزيع الجغرافي

يعمل الصندوق وفق منظومة عمل تراعي استفادة جميع محافظات السلطنة من المشاريع التي يتم تنفيذها، ونقل نتائجها للمزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين. وتشير البيانات إلى أن (١٣٢) مشروعا شاملا أو مشتركا استفادت من نتائجها جميع أو غالبية محافظات السلطنة ويشكل ذلك ما نسبته (٦٢٪) من إجمالي المشاريع المنفذة خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٦م). في حين أن (٨٠) مشروعاً استهدفت محافظة أو ولاية ذات ميزة نسبية وتمثل ما نسبته ٣٨٪.

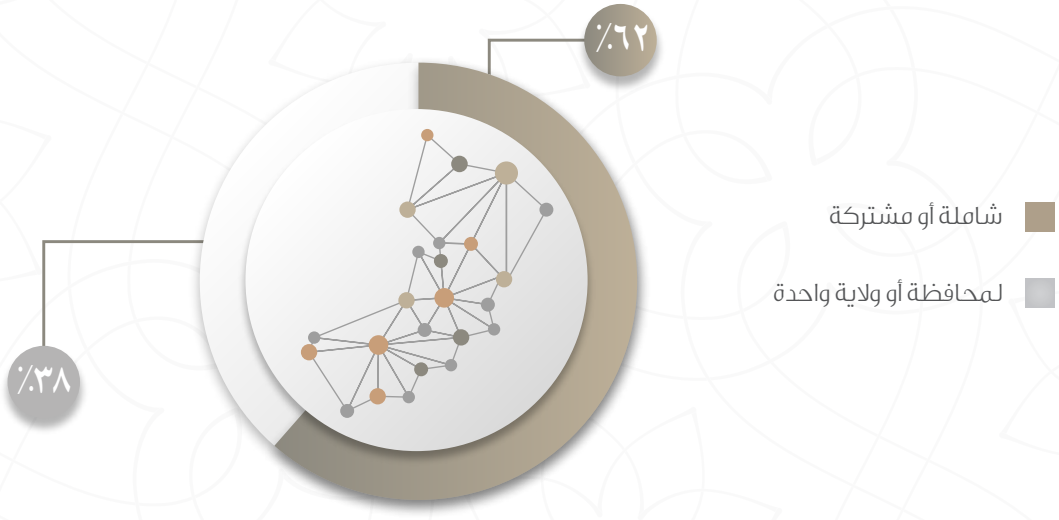

١-٥-٤ إجراءات تقييم الأداء المتبعة:

تعتبر المتابعة والتقييم من أهم الأدوات التي تمكن من تحديد وقياس نتائج المشروعات والبرامج والسياسات؛ حيث يتم تجميع البيانات بصفة مستمرة لمعرفة مدى التقدم في المشروع ،أو أحد مكوناته، تم تحليل تلك البيانات ومقارنتها بالخطة، وتعتمد إدارة الصندوق معايير كمية واستمارات محددة لجمع البيانات والتي تشمل الأنشطة المنفذة ومدى التقيد بالخطة الزمنية، ومستويات الصرف حسب الميزانية المعتمدة للمشروع والنشاط الإرشادي والإعلامي، ويمكن إيجاز ذلك في التالي:

١-٥-٤-١ استمارة التقارير الدورية للمشاريع المستمرة كل أربعة أشهر

تقوم إدارات المشاريع بإرسال التقارير الدورية إلى الإدارة التنفيذية للصندوق؛ وذلك حسب استمارة معتمدة، تقيس نسبة تحقيق الأهداف المرحلية في المدة الزمنية المحددة ومعرفة مدى التقيد بالخطة الزمنية ومستويات الصرف، والأنشطة الإعلامية وذكر التحديات أو المعوقات بالمشروع.

١-٥-٤-٢ الزيارات الميدانية

تكون الزيارات الميدانية لمتابعة سير خطة عمل المشاريع بموجب البرنامج السنوي للمتابعة. بالإضافة إلى تقييم رضا المنتفعين عبر التفاعل المباشر مع المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين والمرأة الريفية والساحلية وغيرهم من ذوي العلاقة بالمشاريع الممولة والمنتفعين، والتأكد من استفادتهم من الخدمات المقدمة لهم، وذلك من مبدأ المسؤولية والشراكة المجتمعية.

١-٥-٤-٣ التقارير النهائية للمشاريع المنتهية

يتم إعداد التقرير النهائي للمشروع من قبل إدارة المشروع وذلك بعد الانتهاء من جميع مراحل التنفيذ وإرساله للإدارة التنفيذية بالصندوق خلال ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء المشروع، والتي تقوم بدورها بدراسة وتقييم التقرير للتأكد من تحقيق الأهداف المعتمدة للمشروع.

إجراءات تقييم الأداء المتبعة

١-٦ الشركاء والمنتفعون

تعتبر وزارة الزراعة والثروة السمكية، من خلال المديريات العامة والإدارات والمراكز البحثية المنتشرة في جميع محافظات السلطنة، وكذلك جامعة السلطان قابوس، الشركاء الرئيسيين في تنفيذ المشاريع التي موّلها الصندوق.

ونظراً لما يتميز به الخبراء والفنيون والباحثون وغيرهم من الموظفين العاملين في تلك المؤسسات، من خبرة عملية ومؤهلات فنية وإدارية رفيعة المستوى، فقد تحققت نتائج وإنجازات واعدة، ولاسيما أنها انعكست بآثارها الإيجابية على حياة المنتفعين من تنفيذ المشاريع الممولة، واستفاد منها العديد من المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين بشكل مباشر أو غير مباشر وغيرهم من الفئات المستهدفة وأسرهم في محافظات السلطنة حسب طبيعة كل مشروع.

نقاط القوة

١. فكر رائد ونموذج فريد في تمويل المشاريع الزراعيةوالحيوانيةوالسمكية.
٢. تمويل حكومي رئيسي وفق معايير معتمدة مع مصادر تمويل أخرى.
٣. يتمتع الصندوق بشخصية اعتبارية واستقلال اداري ومالي.
٤. دعم لوجستي وفني وتفاعل إيجابي من قبل الشركاء.
٥. مساهمة إيجابية في تنمية القطاعات على مستوى المحافظات.
٦. تحقيق قصص نجاح على أرض الواقع.

التحل
الربـ

التحديات

١. الإعتماد حاليا على مصدر تمويل رئيسي واحد.
٢. عدم الاستقرار الوظيفي لعدد من موظفي الإدارة التنفيذية للصندوق.
٣. محدودية القدرات الفنية للعاملين في بعض المشاريع المنفذة.
٤. احتمالية تعرض بعض المشاريع المنفذة للمخاطر البيئية والتقلبات المناخية والآفات والأمراض.

نقاط الضعف

١. محدودية مصادر تمويل الصندوق.
٢. محدودية الكوادر البشرية العاملة في الإدارة التنفيذية.
٣. صلاحيات محدودة للإدارة التنفيذية.
٤. المتابعة الميدانية المحدودة خلال حياة دورة المشاريع.
٥. تبني أهداف طموحة في بعض المشاريع لا تنسجم مع الإمكانات المتاحة وحجم النتائج المتوقعة.

الفرص

١. بناء قدرات العاملين بالمشاريع والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين.
٢. التركيز على مشاريع مرتبطة بمنظومة الأمن الغذائي .
٣. تشجيع القطاعين العام والخاص على قيام وتبني مشاريع استثمارية وتساهم في إيجاد فرص عمل للعمانيين.
٤. تنفيذ دراسات جدوى فنية واقتصادية بهدف تعزيز إيرادات الصندوق.
٥. دعم المشاريع الابتكارية التي تساهم في تطوير القطاعات وتحقيق أهداف الصندوق.

١-٨ التقييم المستقل لأعمال الصندوق

١-٨-١ خلفية:

قرر مجلس إدارة الصندوق بتاريخ ٢٠١٢/٥/١٣م تمويل مشروع لإجراء تقييم مستقل لأعمال الصندوق بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وذلك لمعرفة مدى تحقيق الصندوق لأهدافه، في الفترة من بداية تأسيسه وحتى نهاية ٢٠١٢م، وجاء تقرير خبراء التقييم في مارس ٢٠١٣م، بمجموعة توصيات تم عرضها على المجلس، فقرر البدء بتنفيذ تلك التوصيات المتفق عليها مع فريق التقييم، وفيما يلي موجز للملخص التنفيذي للتقرير:

١-٨-٢ أهداف التقييم المستقل:

- تقييم مدى استجابة الصندوق لأولويات تنمية القطاعات الزراعية والحيوانية، والسمكية.
- تقييم عملية تقديم طلبات تمويل المشاريع الصندوق وطرق تقييمها وتحديد أولوياتها وإدارتها.
- تقييم مدى إمكانية ترجمة نتائج المشروعات الى مخرجات تنموية.
- تقييم عينة من المشاريع الممولة للقطاعات الثلاث ومدى مراعاتها لأسس البحث ومراقبة الجودة والتنمية وبناء القدرات.
- تقديم توصيات لتوجه الإستراتيجية المستقبلية للصندوق.
- النظر في القضايا المتعلقة بالجنسين وإدارة الموارد الطبيعية في جميع ما سبق.

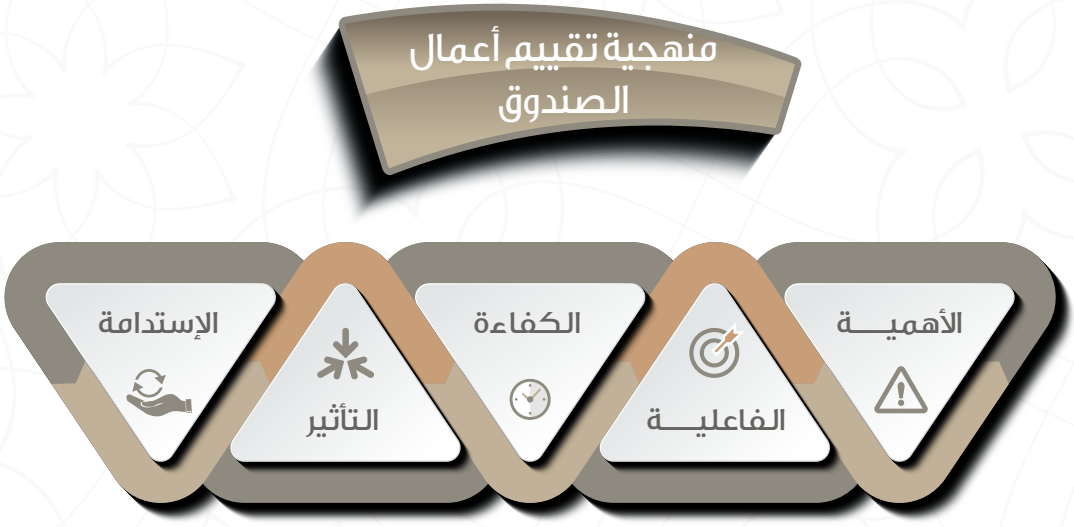

١-٨-٣ منهجية التقييم:

حينما تم تقييم الصندوق أُخذ في الإعتبار معايير وأسئلة تقييم رئيسية ومناهج محددة في الشروط المرجعية وذلك باستخدام خمسة معايير متعارف عليها دولياً من حيث الأهمية والفاعلية والكفاءة والتأثير والاستدامة، ويعتبر منظور نوع الجنس وإدارة الموارد الطبيعية من معايير التقييم العالمية الشاملة.

١-٨-٣-١ الأهميـــة

يعتبر الصندوق ذا أهمية كبيرة في دوره كمساهم في وثيقة رؤية عُمان ٢٠٢٠ وخطط التنمية الخمسية، وقد اكتسب المزيد من الأهمية في أعقاب أزمة أسعار الغذاء العالمية، عندما أعادت السلطنة خياراتها بشأن الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي من الغذاء.

١-٨-٣-٢ الفاعليـــة

كان للصندوق دور فعال جداً باعتباره أول مؤسسة عمانية تم انشاؤها بهدف التمويل الكلي أو الجزئي لتنفيذ البرامج التنموية والبحثية للقطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية، واستطاع العمل متكاملاً مع خطط الوزارة، وجامعة السلطان قابوس، مما أضفى قيمة إضافية جذبت الأنظار إلى قدرة المؤسسات العمانية المختصة بتنمية تلك القطاعات على الوفاء بالتزاماتها، وتقديم الدعم الفعلي في المجالات المتعددة ذات الأولوية في البحث والتطوير.

١-٨-٣-٣ الكفـــاءة

يخصص الصندوق المبالغ المالية لصالح المشاريع التنموية بشتى مجالاتها، وقد أثبت قدرته على توفير تلك المبالغ بطريقة سريعة وكفؤة وشفافة. وكذلك فإنه يوفر الوقت بدءاً من تقديم طلب التمويل إلى إصدار قرار الموافقة عليه والإفراج عن الأموال للمشاريع المعتمدة.

اعتاد الصندوق قبول طلبات التمويل مرتين في السنة وحسب ورود الاعتمادات التي تخصصها الحكومة للصندوق، وثبت أن هناك تفضيلاً للحصول على دعم الصندوق لسهولة التواصل معه، ولأن العمليات التمويلية أكثر مرونة من غيرها.

١-٨-٣-٤ التـــأثير

حقق الصندوق، ومن خلال نتائج المشاريع التي مولها، تأثيراً واسعاً على المنتفعين وبالتالي على التنمية الزراعية والسمكية في البلاد، كذلك وفر نموذجاً يحتذى به كآلية عمل مرنة وفعالة. لقد تمت الإشادة بهذا النموذج بشكل واسع سواء على المستوى المحلي أو الخارجي كداعم لعمليات التطوير والابتكار التي تدعم التنمية المستدامة. رغم أن العمليات التشغيلية بدأت فعلياً في بداية عام ٢٠٠٦م، فإن هناك العديد من الآثار الملموسة التي تتضمن العديد من المؤشرات الرئيسية للنمو والتغيير وقصص النجاح الرائدة في القطاعات الثلاث.

١-٨-٣-٥ الإستدامة

من الواضح أن الصندوق هو مؤسسة سوف تستمر في الحصول على مستوى كبير من التمويل من الحكومة (نظراً لمواصلة الالتزام بالتنويع الاقتصادي، ووجود مرسوم سلطاني خاص بإنشاء الصندوق)، ومع تنوع وتوسع الأنشطة الإقتصادية الزراعية والحيوانية والسمكية في البلاد فإن مساهمات الشركات والمؤسسات والأفراد العاملين في مجالات القطاعات الثلاثة والأنشطة المرتبطة بها سوف تستمر بالنمو، هذا بالإضافة إلى تحصيل العوائد الناتجة من المشاريع الممولة ومصادر أخرى جديدة، وبذلك تبدو الإمكانية مستدامة.

إضافة لما تقدم، من نظرة إيجابية، فقد شخص تقرير الخبراء عدة مجالات للتطوير والارتقاء في كافة مجالات ومعايير التقييم الخمسة وتقدم بتوصيات تفصيلية في الجوانب الفنية والتنظيمية (إدارية ومالية) شاملة لمراحل المشروع، يمكن أن نوجز أهمها في الآتي:

- بشأن الاستراتيجية: أن يضع الصندوق على وجه السرعة خطة استراتيجية تشمل الرؤية الواضحة، والرسالة، والأهداف، والنتائج، وكذلك مؤشرات قابلة للقياس.

- بشأن الفريق الفني: أن يكون للصندوق رئيس متفرغ، وتعزيز قدرة الفريق الفني للصندوق مع المساعدين التقنيين لتقييم المقترحات/ طلبات التمويل، ووضع قاعدة بيانات لخبراء محليين ودوليين قادرين على المساعدة في تقييم المقترحات خلال عمليتي الموافقة والتنفيذ، واعتماد نظام إدارة الأداء للصندوق، وتخصيص جزء من الميزانية لتحسين نظم وعمليات الصندوق.

- بشأن إدارة الموارد الطبيعية: وتشمل إدخال كفاءة استخدام المياه كمعيار في تقييم جميع المشاريع، وإجراء دراسات إضافية على كفاءة استخدام المياه والقيمة النسبية لها في زراعة المحاصيل من أجل استخلاص توجيهات بشأن أفضل استخدام لموارد المياه المتاحة للري في سلطنة عمان.

- بشأن كل المشاريع (زراعية وحيوانية وسمكية):أن تقوم الاستراتيجية الجديدة للصندوق على التطوير، وبجمع بيانات حول الإنتاجية والأداء والمؤشرات الإقتصادية لكل مشروع، وتقوم هذه الإستراتيجية بتخصيص ميزانية لدراسة ومتابعة خيارات انتقال الإستثمار وخيارات القروض المتخصصة والصغيرة التي يمكن الحصول عليها من مؤسسات التمويل العاملة في السلطنة.

- بشأن تقديم الدعم للقطاع الزراعي (النباتي): وتشمل برنامج الإدارة المتكاملة للآفات والترويج له ودعمه كحزمة كاملة تشمل استخدام أفضل الأصناف خالية من الأمراض، وتكييفها مع البيئة المحلية؛ كفاءة استخدام المياه، تنفيذ الممارسات الزراعية المناسبة، تنفيذ المكافحة البيولوجية مع تدابير النظافة الصحية النباتية، واعتماد مداولة ما بعد الحصاد والقيمة المضافة.

- كذلك تصميم واختيار معايير للمشاريع المتعلقة بمحاصيل الفاكهة والتي ينبغي أن تكون على أساس تنفيذ استراتيجية تنموية متكاملة لمعالجة مختلف مكونات سلسلة القيمة، ومشاريع البحوث والتنمية المتكاملة للمحاصيل الإستراتيجية وتسهيل نقل الخبرات للمزارعين.

- تقديم الدعم لقطاع الثروة الحيوانية: توضع خارطة طريق واضحة للمحافظة على الكتلة الصحية والإنتاجية، المجترات الصغيرة، النهوض بالحظائر والخدمات الأساسية، وتعزيز الخدمات الموجهة للتسويق والدعم المستدام لصغار المنتجين.

- دعم قطاع الثروة السمكية: ويشمل استمرار تمويل المجالات ذات الأولوية في دعم القطاع، وإيجاد نهجاً تشاركياً للعمل به في تخطيط وتصميم المشاريع تشتمل على ممثلين من الصيادين، وإعطاء الأولوية لمشاريع الإستزراع السمكي بما يعكس التطلعات الموضوعة في الخطة الوطنية، والبحث عن سبل لإيصال صوت الصندوق في قضايا صحة الإنسان عندما تشير نتائج مشروع ما إلى أن ذلك يشكل خطراً على السلامة العامة وتقديم خيارات بديلة ذات اعتبارات ومخرجات إقتصادية، والنظر في دعم الصندوق على المدى الطويل في جوانب مثل بنك الجينات لأسماك الإستزراع السمكي والحجر المائي.

الفصل الثاني

مكونات الخطة الاستراتيجية (٢٠٤٠م)

البرامج

تقوم الاستراتيجية على تنفيذ البرامج التي تساهم في تحقيق رؤية ورسالة الصندوق والأهداف الرئيسية لكل برنامج. وقد تم إعداد ١٧ برنامجا منها:

١٢ برنامجا مشتركا

٥ برامج تخصصية

البرامج التخصصية

- تطوير النخيل والتمور
- تنمية وتطوير الإستزراع السمكي
- تحسين استخدامات وإدارة مياه الري والأراضي الزراعية
- تتبع حركة المخزونات السمكية لاستدامة الموارد السمكية
- استغلال المياه غير التقليدية في الإنتاج الزراعي

البرامج المشتركة

- إدارة وتطوير نظم مستدامة للإنتاج النباتي والحيواني والسمكي
- تطوير الصناعات الغذائية
- تعزيز منظومة التسويق ورفع القيمة المضافة للمنتجات النباتية والحيوانية والسمكية
- سلامة وجودة الغذاء
- استخدام وتنمية الموارد الوراثية
- تطوير الصناعات العلفية الحيوانية والسمكية
- رصد وإدارة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية والسمكية
- التكيف مع التغير المناخي
- الإبتكار
- الدراسات والإحصاءات والمعلومات النباتية والحيوانية والسمكية
- تعزيز مساهمة المرأة الريفية والساحلية في التنمية النباتية والحيوانية والسمكية
- رفع قدرات وتنمية مهارات العاملين في الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية

٢-١-١ برنامج إدارة وتطوير نظم مستدامة للإنتاج النباتي والحيواني والسمكي

تحظى قطاعات الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي باهتمام واسع وذلك لكونها ركيزة أساسية في منظومة التنويع الإقتصادي، ورافداً مهماً للأمن الغذائي ولإرتباطها بالموروث الإجتماعي والإقتصادي، حيث ترتبط شريحة واسعة من المجتمع بهذه القطاعات بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وقد استطاع العمانيون الإستمرار بالإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي لآلاف السنين، رغم المحددات والصعوبات البيئية والطبيعية، وبدرجات متفاوتة من الكفاءة والإستدامة. وتشير الدراسات والتقارير إلى وجود عدة تحديات تواجه نظم الإنتاج الزراعي مثل الجفاف وشح المياه بالرغم من وجود عدد (٤٢١٢٤) بئرا تروي مساحة تقدر بنحو (٢٨٦) ألف فدان، ويوجد (٥٠٤٤٧) فلجا تروي مساحة (٣٩) ألف فدان، ولو استغلت هذه المصادر بطرق حديثة لتوفرت المياه. كذلك يشكل صغر مساحة الحيازات وارتفاع عددها تحديا لقطاع الإنتاج النباتي، حيث تشير نتائج التعداد الزراعي (٢٠١٣/٢٠١٢) الى وجود (١٦٦٦١٠) حيازة زراعية وحيوانية، معظمها مساحتها أقل من فدان واحد (١١٠٢٣٤) حيازة تمثل نسبة ٦٦٪ من مجموع الحيازات)، وإذا اضفنا الحيازات التي تصل مساحتها لغاية (٢) فدان يزداد العدد الى (١٢٢٨٣١) حيازة تمثل نحو(٧٤٪) من الكل، ولغاية (٥) أفدنة يصبح العدد (١٣٧٢٠٢) حيازة تشكل نسبة (٨٢٪) من الكل. كذلك تشير نتائج التعداد إلى وجود ثروة حيوانية يقدر عددها بحوالي (٣,٢) مليون رأس معظمها تدار بنظم وبطرق تقليدية، بجانب مشاريع الدواجن اللاحم والبياض.

تمارس أعداد كبيرة من العمانيين مهنة الصيد نتيجة وجود سواحل تزيد أطوالها عن (٣١٦٥ كم) وتتم طرق الصيد باستخدام قوارب صغيرة ذات معدات صيد تقليدية. وتبين المسوحات لعام ٢٠١٥م وجود مخزون من الأسماك القاعية بنحو (٣٢٧) ألف طن، المتغل الفعلي منه حوالي (٢١٪)، ومن أسماك السطح الصغيرة (١,٩) مليون طن، المستغل الفعلي منها نحو (٥٠٪)، كما يوجد مخزون من أسماك الفنار في كل من بحر العرب وبحر عمان تقدر بنحو أكثر من (٥) مليون، يمكن استثمارها في إنتاج الأعلاف والزيوت.

إن تنمية هذه القطاعات من خلال الاستفادة من الميزات النسبية للسلطنة والانتقال من الطرق التقليدية إلى الطرق الحديثة بإدخال وتطويع ونشر حزم متكاملة من التقنيات المرتبطة بعمليات الإنتاج وجودة المنتج والنظم التسويقية والتصنيعية لضمان الاستخدام الأمثل والمستدام للموارد الطبيعية بما يضمن تحسين كفاءة الأداء وتطوير نظم الإنتاج. وقد أشارت الاحصاءات إلى زيادة معدلات النمو لقيمة الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الزراعة والثروة السمكية خلال الفترة من (٢٠١١ – ٢٠١٥) والتي بلغت كمتوسط خلال هذه الفترة بنحو (٧٪)، ويعزى ذلك إلى زيادة معدلات

الإنتاج المحلي من المنتجات النباتية والحيوانية والسمكية والتي حققت معدلات نمو جيدة خلال هذه الفترة وبلغت (٧٪) و (١٠٪) و (١٣٪) على التوالي للقطاعات الثلاثة ، مما يؤكد تحقيق نتائج إيجابية للبرامج البحثية والتنموية المرتبطة بمنظومة الإنتاج، علاوة على وجود فرص لتطوير وتبني نماذج استثمارية رائدة، وإقامة مشاريع مبنية على النظم والتقانات المتطورة، وتطبيق نتائج البحوث، والإستفادة من الخبرات المتراكمة في هذه القطاعات، وتطوير وتنمية الشرائح المستهدفة، ورفع قدراتها في مجالات نظم الإنتاج.

الأهـــداف

– إدخال وتبني ونشر الطرق والتقانات التي تساهم في تطوير نظم الإنتاج.
– استغلال الميزات النسبية لمنظومة الإنتاج.
– تطوير إدارة الموارد بما يتوافق ونظم الإنتاج لضمان استدامتها.
– إيجاد فرص استثمارية ذات جدوى اقتصادية .
– تحسين كفاءة النظم التسويقية والتصنيعية.

النتائج المتوقعة

– زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي كماً ونوعاً.
– رفع القدرة التنافسية للسلع الغذائية المنتجة داخل السلطنة.
– تعظيم كفاءة الاستغلال الأمثل للموارد.
– توفر فرص استثمارية ذات جدوى جاذبة.
– ارتفاع القيمة المضافة للمنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية.

٢-١-٢ برنامج تطوير الصناعات الغذائية

تعتبر مشاريع التصنيع الزراعي والحيواني والسمكي مكوناً مهمًا للنشاط الاقتصادي، وتساهم في ايجاد قيمة مضافة للمنتجات الرئيسية والثانوية، واستيعاب شريحة واسعة من القوى العاملة الوطنية، وتساهم الصغيرة والمتوسطة منها في تحقيق نمو متوازن بين المحافظات, بسبب سعة انتشارها, وأهميتها للاقتصاد والمجتمع. ويُعول على إقامة مشاريع خدمات القيمة المضافة وما بعد الإنتاج كالفرز والتدريج والتعبئة والتغليف والحفظ والتصنيع في الاستغلال الأمثل للمنتج خاصة في مواسم الذروة، مما يجعل الغذاء متوفرا لفترات أطول خلال السنة ويساعد في استقرار أسعاره لصالح المنتجين والمستهلكين على حد سواء. وتشير الدراسات المتعلقة بتسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية، إلى أهمية معالجة فاقد الكميات المُنتجة، والتي تتراوح بين (٢٥-٣٥٪) من الإنتاج، ومحدودية المنافذ التسويقية، وكذلك ضعف الصناعات الغذائية والتحويلية.

إن اختيار ودعم مشاريع تصنيعية ذات جدوى فنية واقتصادية بناءً على مؤشرات وتحليلات سلسلة القيمة المضافة ودعمها سوف يساهم في جذب الإستثمارات وتنميتها وبالتالي رفد الإقتصاد الوطني بعناصر جديدة وتوفير فرص عمل للعمانيين.

الأهـــداف

– الإستفادة المثلى من المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية وتقليل الفاقد منها.
– المساهمة في تطوير وتنويع منتجات غذائية جديدة.
– فتح قنوات تسويقية للمنتجات الغذائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
– جذب الإستثمار في مجال تصنيع المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية.
– تعزيز فرص العمل للعمانيين.

النتائج المتوقعة

– توفر منتجات غذائية عالية الجودة والسلامة الغذائية.
– تقليل حجم وقيمة الإستيراد واستقرار أسعار المواد الغذائية محلياً.
– رفع القيمة المضافة للمنتجات الغذائية العمانية وتشجيع استمرار المنتجين في عملهم.
– ايجاد فرص عمل اضافية وتحقيق عائد اقتصادي مجزي للعاملين بالقطاعات الثلاث.

٣-١-٢ برنامج تعزيز منظومة التسويق ورفع القيمة المضافة للمنتجات النباتية والحيوانية والسمكية.

تشير الاحصاءات الى زيادة الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي خلال الفترة (٢٠١١ - ٢٠١٥) كما تم الإشارة إليه سابقا بنسب مقدرة ، وقد حققت القطاعات الثلاثة في عام ٢٠١٥م إنتاجا اجماليا بلغ (١٧٧٣) ألف طن للإنتاج النباتي، (٢١٧) ألف طن للإنتاج الحيواني و (٢٥٧) ألف طن للإنتاج السمكي. أما على المستوى الإستثماري فتشير البيانات إلى محدودية استثمارات القطاع الخاص، ففي القطاع السمكي بلغت عدد المصانع السمكية حتى عام ٢٠١٦م حوالي (١٠٢)، وبلغ عدد المنافذ التسويقية القائمة (٣٩٣) منفذاً، بينما بلغ عدد الأسواق السمكية (٥٩) سوقاً ما بين تجزئة وجملة، ولا تتوفر بيانات دقيقة لعدد المؤسسات أو الشركات الاستثمارية العاملة في القطاع الزراعي والحيواني والتي تتنوع بين مؤسسات صغيرة ومتوسطة وشركات استثمارية كبيرة خاصة في مجال إنتاج الخضروات وإنتاج بيض المائدة ولحوم الدواجن.

كما تشير الدراسات إلى الحاجة لتطوير البنى الأساسية لمنظومة التسويق، إلا أن نصيب التسويق من التحسين والتطوير، كما هو الحال بالنسبة للإستثمارات لم يكن كافياً ليوازي ما حصل من اهتمام في الجانب الإنتاجي. وفيما يخص التجارة الخارجية، فقد شهدت الصادرات السمكية تزايداً على مدى السنوات الماضية، حيث بلغت كمية الصادرات عام ٢٠١٥م حوالي (١٣٢) ألف طن وبقيمة إجمالية تقدر بـ (٧٦) مليون ريال عماني، إلا أن معظم المنتجات يتم تصديرها كمواد خام إلى مختلف الأسواق العالمية، أما فيما يتعلق بالصادرات الزراعية والحيوانية فبلغت خلال عام ٢٠١٥م نحو (٤٧٣) ألف طن وبقيمة إجمالية تقدر بنحو (٢٥٥) مليون ريال عماني.

لذا فإن تطوير كفاءة المنظومة التسويقية يتطلب بذل جهود متواصلة وتطويرها. بالإضافة إلى أن تطوير نظم المعلومات التسويقية والتي تساهم في التسويق الفعال من حيث توفير المعلومات للمنتجين والتجار والمستهلكين. كما يتطلب تطوير هذه المنظومة العمل على تحسين الخدمات وايجاد وحدات متكاملة لعمليات ما بعد الإنتاج (فرز وتدريج وتعبئة وتغليف وتخزين ونقل) بالإضافة الى المسالخ والأسواق (الجملة والتجزئة) والمصانع ذات القيمة المضافة وتحسين التنظيم العام للتسويق والاستثمار حسب معايير الجودة العالمية، حيث إن ادخال قيمة مضافة على المنتجات المحلية سوف يرفع قيمتها التسويقية وكفاءة منافستها مع المنتجات المستوردة.

أما على مستوى الأسواق الخارجية فإن إيجاد منتجات ذات قيمة مضافة يسهم في سهولة إدخالها إلى الأسواق العالمية ورفع مستوى التنافسية وبالتالي زيادة العائد الاقتصادي من هذه القطاعات الإنتاجية.

الأهـــداف

– تحسين المنظومة التسويقية وسلسلة الإنتاج للمنتجات المحلية.
– رفع جودة المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية المحلية وزيادة فترة صلاحيتها.
– تحقيق نمو سنوي في الكمية والإنتاج للمنتجات المصدرة.
– إدخال القيمة المضافة على المنتجات المحلية وزيادة العائدات.
– بناء قاعدة بيانات تسويقية.
– تشجيع الاستثمار في مشاريع تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية.
– توفير فرص وظيفية للمواطنين وتحسين دخل العاملين في هذه القطاعات.

النتائج المتوقعة

– إيجاد وتحديث منافذ تسويقية بهوية متطورة حسب معايير الجودة.
– توفر المنتجات العمانية ذات الجودة وزيادة قيمتها التسويقية والتنافسية .
– وجود معلومات تسويقية محدثة للاستثمار.
– زيادة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في مجالات التصنيع والنقل والتسويق.
– رفع العائد الإقتصادي للمنتجين والمسوقين.
– الدخول إلى أسواق صادرات دولية جديدة.
– تشجيع الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة.
– رفع كفاءة سلسلة الإنتاج في جميع مراحلها .
– تقليل الفاقد لما بعد الحصاد

٤-١-٢ برنامج سلامة وجودة الغذاء

يشكل مفهومي سلامة وجودة الأغذية أهمية بالغة في إعداد سياسات الأمن الغذائي وتطبيق نظم الرقابة الغذائية، ويقصد بسلامة الغذاء خلوه من جميع المخاطر التي قد تجعل الأغذية مضرة بصحة المستهلكين، في حين يعنى مفهوم جودة الأغذية بالصفات التي تؤثر في تقييم المستهلكين للمنتجات الزراعية والحيوانية والسمكية.

تتطلب التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية في السلطنة تعزيز التدابير اللازمة لضمان سلامة وجودة المنتجات الغذائية والذي ينعكس إيجاباً في تحسين الصحة العامة، وتقوم السلطات المختصة بالرقابة على الأغذية بتطبيق القوانين المعنية بها لحماية المستهلكين من المخاطر التي قد تنجم من استهلاك أغذية غير مطابقة لمواصفات السلامة والجودة – في ظل انتشار الأمراض المنقولة بواسطة الأغذية وتغير تقنيات إنتاج وإعداد وتسويق الأغذية وتطور أنماط العيش وتزايد وعي المستهلكين – وفقا لمتطلبات التجارة الدولية، وإتفاق تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية وإتفاق الحواجز التقنية أمام التجارة وهيئة الدستور الغذائي.

يعتبر قانون سلامة الغذاء الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/٨٤) الإطار المرجعي لمختلف الجهات بالإضافة إلى وجود عدد من القوانين واللوائح المنظمة ذات العلاقة بسلامة وجودة الغذاء كقوانين الحجر الزراعي والبيطري والمبيدات والصيد البحري، وقد تم إنشاء مركز سلامة وجودة الغذاء للقيام بمهام رقابة الغذاء على المستوى الوطني.

وللوصول إلى أفضل النتائج ضمن منظومة سلامة وجوة الأغذية فإنه يلزم تعزيز التعاون بين الجهات ذات العلاقة مثل المنتجين والمصنعين والمستهلكين ورفع القدرات الرقابية والتشخيصية إلى جانب التدريب والتوعية والتثقيف وإدخال وتطوير الأساليب الوقائية في التصنيع مثل نظام تحليل المخاطر والتحكم بالنقاط الحرجة (HACCP).

الأهـــداف

- الإستفادة المثلى من الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية التي تدخل في تصنيع الأعلاف.
- تطوير منتجات علفية عمانية تساهم في نظم الإنتاج.
- تحفيز المستثمرين وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.
- تعزيز فرص العمل للعمانيين.

النتائج المتوقعة

- توفر المنتجات العلفية الحيوانية والسمكية.
- المساهمة في تقليل حجم وقيمة الإستيراد للمواد العلفية واستقرار اسعارها.
- رفع القيمة المضافة للمنتجات والموارد العلفية العمانية.
- ايجاد فرص عمل جديدة وتحقيق عائد اقتصادي مجزي للمنتجين.

٢-١-٥ برنامج استخدام وتنمية الموارد الوراثية

تتميز سلطنة عمان بوجود تنوع وفير في الموارد الحيوية الزراعية والحيوانية والسمكية، والتي اكتسبت مميزات أو صفات تكيفية فريدة من نوعها نظرا لتعايشها مع الظروف البيئية المحلية وتمتعها بالمرونة للعيش تحت تلك الظروف، فعلى سبيل المثال تعتبر السلطنة موطنا لحوالي (١٢٠٠) نوعا موثقا من النباتات و (٥٠٩) أنواع من النباتات البحرية و (٩٨٨) نوعا من الأسماك و (٥٤٦) نوعا من الطيور و (٩٣) نوعا من الثدييات. تنتشر الأنواع المتوطنة وشبه المتوطنة في السلطنة بواقع (٦٣) نوعا في ظفار و(١٢) نوعا في وسط السلطنة و(٢٥) نوعا في جبال شمال عمان. إن من أهم أسباب تدهور التنوع الوراثي في السلطنة هو الاستفادة الاقتصادية قصيرة المدى من تلك الموارد والتي تؤدي إلى الإفراط في إستغلال النظام البيئي، فقدان المواطن الطبيعية وتدهورها وتفتتها.

يعتبر التنوع البيولوجي للأنواع والأصناف المحلية من النباتات والحيوانات والأسماك في بيئاتها المختلفة ضروريا للتنمية المستدامة للإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي، ففي جانب الإنتاج الزراعي يستغل هذا التنوع في زراعة أصناف/ سلالات مختلفة من محاصيل الفواكه والحبوب والأعلاف والخضروات، حيث يزرع أكثر من (٢٥٠) صنفاً من النخيل في مختلف محافظات السلطنة، كما تتوفر أصناف النارجيل والموز واللبان في محافظة ظفار وأصناف الرمان في الجبل الأخضر، إضافة إلى توفر العديد من أصناف المحاصيل الحقلية والعلفية كالقمح والشعير والقت في مختلف المحافظات.

أما الموارد الوراثية الحيوانية فتتكون من الأبقار والماعز والضأن والجمال والدواجن، حيث توجد في السلطنة سلالتان من الأبقار يطلق عليهما أبقار الشمال وأبقار الجنوب وتتركز معظم الأبقار في محافظة ظفار بما يعادل (٦٠٪)، ويوجد (٥) سلالات من الماعز المحلي يمثل حوالي(٧٠٪) من إجمالي أعداد الثروة الحيوانية بالسلطنة، كما توجد سلالتان من الضأن المحلي.

إضافة الى الجمال والدواجن المحلية. وبالمثل فإن هناك تنوع حيوي كبير في المياه العمانية في بحر العرب وبحر عمان والخليج العربي وتشمل النباتات والأعشاب والطحالب والكائنات الحيوانية الأمر الذي يشكل أهمية طبيعية وبيئية وسياحية واقتصادية تساهم في تعزيز الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في السلطنة، حيث تم تسجيل وتصنيف ما يقارب ألف نوع من الأسماك التي تعيش في المياه العمانية والتي تتوزع على مجموعات الأسماك السطحية والقاعية والغضروفية وأسماك الشعاب المرجانية والقشريات والرخويات والأصداف والأعشاب.

تشير التقارير إلى أن (٥٥٪) من الكائنات في السلطنة معرضة للانقراض جراء الرعي الجائر، والتغير المناخي، وشيوع نظم التربية والأساليب التقليدية والصيد غير المشروع والزحف العمراني، فعلى سبيل المثال فقد تدهور الغطاء النباتي في جبال ظفار نتيجة لزيادة أعداد قطعان الحيوانات وتدني تطبيق أساليب إدارة المراعي وتدهور انتاجيتها حيث لم تفي بالإحتياجات العلفية للقطعان. لذا تولي سلطنة عمان اهتماماً كبيراً بمواردها الوراثية، الأمر الذي مكّنها من تبوء مكانة في خطط عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

كما حققت السلطنة تقدماً في مجال حفظ تلك الموارد محلياً وعالمياً بالتعاون مع المنظمات الدولية، كما قامت السلطنة ممثلة في وزارة الزراعة والثروة السمكية بجهود متميزة في المحافظة على الموارد الوراثية لضمان استدامتها، حيث تم إجراء العديد من برامج مسح وتسجيل وتوثيق المصادر الوراثية وجمعها وإنشاء البنوك الوراثية وتنفيذ برامج التربية والتحسين.
يسعى هذا البرنامج إلى الحفاظ على هذا الإرث الوراثي وتنميته لاستدامة التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية.

الأهداف

- تطبيق الممارسات الصحية الجيدة في منظومة إنتاج وتجهيز وتسويق الأغذية.
- حماية الصحة العامة بتقليل أخطار الأمراض والملوثات المحمولة في الأغذية.
- المساهمة في تنفيذ دراسات سلامة وجودة الأغذية من الملوثات.
- رفع جودة المنتجات الغذائية.
- رفع القدرات التشريعية والرقابية والتحليلية والتوعوية.

النتائج المتوقعة

- وجود أنظمة فاعلة للرقابة والتفتيش والتحليل للمنتجات الغذائية.
- توفر منتجات غذائية آمنة وذات جودة عالية.
- ضمان صحة وسلامة المستهلك للمنتجات الغذائية.
- زيادة العائد الإقتصادي من المنتجات الغذائية.
- رفع وعي المستهلك بقضايا سلامة وجودة الأغذية.

٦-١-٢ برنامج تطوير الصناعات العلفية الحيوانية والسمكية

يعتبر توفير الموارد العلفية من أهم التحديات التي تواجه تنمية الإنتاج الحيواني والاستزراع السمكي، حيث تعتمد السلطنة حاليا في تصنيع معظم الأعلاف على الخامات المستوردة التي تزيد من تكلفة الإنتاج وتساهم في عدم استقراره بسبب تذبذب الأسعار العالمية. إن وجود كميات من المنتجات الزراعية والسمكية منها على سبيل المثال المنتجات الثانوية للنخيل واسماك السردين التي يمكن الاستفادة منها مع مدخلات أخرى في تعزيز منظومة التغذية وإنتاج علائق علفية تقلل من تكلفة الإنتاج وبالتالي تقليل حجم وتكلفة الاستيراد.

إن اختيار مشاريع تصنيع الأعلاف ذات جدوى فنية واقتصادية بناءً على مؤشرات وتحليلات سلسلة القيمة المضافة بطاقة انتاجية تنمو تدريجيا وتستفيد من المنتجات المحلية العمانية سوف تساهم في استقرار الإنتاج الحيواني والسمكي ورفد الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل نوعية للعمانيين سواء للعاملين بالقطاعات أو في تصنيع الأعلاف.

الأهـــداف

– الإستفادة المثلى من الموارد الزراعية والحيوانية والسمكية التي تدخل في تصنيع الأعلاف.
– تطوير منتجات علفية عمانية تساهم في نظم الإنتاج.
– تحفيز المستثمرين وبشكل خاص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال.
– تعزيز فرص العمل للعمانيين.

النتائج المتوقعة

– توفر المنتجات العلفية الحيوانية والسمكية.
– المساهمة في تقليل حجم وقيمة الإستيراد للمواد العلفية واستقرار اسعارها.
– رفع القيمة المضافة للمنتجات والموارد العلفية العمانية.
– ايجاد فرص عمل جديدة وتحقيق عائد اقتصادي مجزي للمنتجين.

٢-١-٧ برنامج رصد وإدارة الآفات والأمراض النباتية والحيوانية والسمكية

يواجه الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي في السلطنة بعض الآفات والأمراض التي تؤدي إلى تدني الإنتاج أو تدهور نوعيته، الأمر الذي يُحتم تعزيز برامج إدارة الآفات والأمراض المعتمدة على أساس تكامل الوسائل الفنية المتاحة للمكافحة لتثبيط الضرر مع ضمان الجدوى الاقتصادية لتلك الوسائل ومراعاتها لسلامة وصحة الإنسان والبيئة.

إن انتشار بعض الأمراض مثل مكنسة الساحرة في الليمون العماني وتدهور أشجار المانجو (الأمبا) والأمراض الفيروسية والفطرية في بعض محاصيل الخضر، وبعض الحشرات الإقتصادية كدوباس النخيل وسوسة النخيل الحمراء يؤدي إلى خسائر إقتصادية، مما يستوجب تعزيز الجهود للسيطرة عليها. كما أن وجود العديد من الأمراض الحيوانية والمشتركة – مثل مرض حمى القرم النزفية والبروسيلا والحمى القلاعية، إضافة إلى الأمراض الفيروسية والبكتيرية والفطرية المؤثرة على الإنتاج والاستثمار في القطاع الحيواني – يتطلب إجراء المزيد من برامج الإستقصاء الوبائي لتلك الأمراض وتعزيز برامج السيطرة عليها. وهناك العديد من الفيروسات والبكتيريا والفطريات والطفيليات التي تصيب الأسماك والكائنات البحرية كالربيان والرخويات والتي تؤدي إلى خفض معدلات النمو وإرتفاع معدلات النفوق، وبالتالي حدوث خسائر إقتصادية وبالأخص في أنشطة تربية الأحياء المائية.

كما أنه من الضروري تحديد فعالية المبيدات والمضادات الحيوية واللقاحات المستخدمة في برامج المكافحة وتحديد جرعاتها المثلى ومدى مطابقتها للمواصفات المعتمدة، إضافة إلى تحديد فترات الأمان عند استخدامها لضمان خلو المنتجات من متبقياتها.وتقوم الجهات المعنية بتنفيذ العديد من المسوحات والأنشطة البحثية لتشخيص ودراسة الآفات والأمراض وتحديد أنسب السبل لمكافحتها، ويتم تنفيذ مشاريع تنموية على المستوى الوطني تتضمن تقديم الإستشارات والدعم الفني وإدارة تلك الآفات وتوفير اللقاحات والعلاجات والمستلزمات المناسبة لها، كما تقوم المحاجر الزراعية والبيطرية والمختبرات المركزية والمرجعية بتقديم الخدمات التشخيصية والعلاجية اللازمة. ونظراً لخطر الآفات والأمراض الزراعية والحيوانية والسمكية ونمط تغيرها فإنه من الأهمية بمكان تعزيز مشاريع الدراسات والتقصي والمكافحة باستخدام أنجع السبل لمكافحة الآفات والحد من تأثيراتها.

الأهـــداف

- التقصي والتنبؤ لأهم الآفات والأمراض الإقتصادية
- إيجاد أساليب مكافحة فعالة وصديقة للبيئة
- تحديد جودة وكفاءة المبيدات والمضادات الحيوية واللقاحات
- الحد من الخسائر الإقتصادية للمنتجات
- رفع القدرات التشخيصية والتحليلية والعلاجية

النتائج المتوقعة

- إنشاء وتحديث قاعدة بيانات لخارطة تواجد وانتشار الآفات والأمراض
- تطبيق أنسب المكونات الفعالة والآمنة لبرامج الإدارة المتكاملة للآفات
- ضمان كفاءة وجودة الكيماويات المستخدمة في برامج المكافحة
- رفع جودة المنتجات والعائد الإقتصادي منها
- توفر كوادر وطنية مدربة على أحدث طرق تشخيص ومكافحة الآفات

٢-١-٨ برنامج التكيف مع التغير المناخي

تعرف التغيرات المناخية بأنها التغيرات المؤثرة وطويلة المدى في حالة الطقس التي تحدث لمنطقة معينة، حيث تعتبر ظواهر الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية من الإشكالات العالمية طويلة المدى التي يترتب عنها تداعيات متشابكة على النظام البيئي وما يرتبط به من أنشطة. لقد أكدت تقارير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة لهيئة الأمم المتحدة ملاحظة العديد من التغيرات المناخية منذ خمسينيات القرن الماضي والتي تعتبر غير مسبوقة منذ آلاف السنين مثل ارتفاع درجة الحرارة في الغلاف الجوي والمحيطات والأعاصير المدمرة والجفاف والتصحر وزيادة تراكيز غازات الدفيئة والأمطار الحمضية وتضاؤل كميات الجليد والثلوج وارتفاع مستوى سطح البحر.

تساهم هذه التغيرات في تدهور الإنتاج الزراعي والحيواني والسمكي الأمر الذي قد يتسبب في آثار وخيمة على الأمن الغذائي وتهديد بقاء العديد من الأنواع، كما تؤثر التغيرات المناخية على تنوع الثروات المائية الحية نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وهجرة الأسماك القاعية والسطحية و تراجع كميات الإنزال.

وكما هو الحال مع معظم دول العالم فإن هناك عدد من الظواهر الطبيعية المسجلة في السلطنة ذات العلاقة بالتغير المناخي، حيث يلاحظ ازدياد وتيرة حدوث الانواء المناخية خلال عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ على التوالي وما ترتب عنهما من أضرار في البنى الأساسية واقتلاع آلاف الأشجار وانجراف التربة.

يتم في السلطنة كذلك تسجيل فترات جفاف طويلة مؤدية إلى انخفاض مناسيب المياه في الآبار والأفلاج في حين تؤدي زيادة هطول الأمطار عن المعدلات الطبيعية في فترات أخرى إلى حدوث أضرار جسيمة في الإنتاج الزراعي والثروة الحيوانية. إن ظهور وتفشي الأمراض الوبائية النباتية والحيوانية والسمكية يمكن أن يعزى كذلك إلى تلك التغيرات المناخية. إضافة إلى ذلك فإنه يلاحظ تسجيل الظواهر المرتبطة بالتغيرات المناخية على النظم الإيكولوجية البحرية مثل الشعاب المرجانية وأشجار القرم وازدهار العوالق النباتية المسببة للمد الأحمر.

وتهتم السلطنة بالقضايا المرتبطة بالبيئة وتعمل على توفير مقومات مجابهة التغيرات المناخية والمساهمة في الجهود الدولية الرامية للتكيف والتخفيف من تأثيرات التغيرات المناخية، ومن الأهمية بمكان دراسة التغيرات المناخية وتأثيرها على القطاعات المنتجة للغذاء في السلطنة وتحديد سبل تخفيف آثارها.

الأهداف

- تحديد ومتابعة العوامل المساهمة في التغيرات المناخية وأثرها على القطاعات الثلاثة.
- التكيف مع التغير المناخي للتقليل من آثاره.
- تهيئة طرق إنتاج مستدامة تراعي التغيرات المناخية.

النتائج المتوقعة

- إيجاد نماذج تنبؤ للحد من تأثير التغيرات المناخية على القطاعات الثلاثة.
- تطوير تقنيات انتاج ملائمة ونشر أنواع وسلالات جديدة متحملة لظروف التغيرات المناخية.
- تحسين قدرة المناطق الإنتاجية على التكيف مع الآثار المترتبة على التغير المناخي.
- المساهمة في الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن بعض الممارسات في القطاعات الثلاثة.

٢-١-٩ برنامج الابتكار

يعمل الصندوق على رعاية وتشجيع وتمويل مشاريع إبتكارية للقطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية، وتكون متوافقة مع أهدافه وتراعي تلبية إحتياجات المستفيدين، وذلك من أجل تعزيز وتقوية القدرات المؤسسية لتقديم الابتكارات ذات الأولوية للقطاعات والتي تحقق قيمة مضافة لها، على أن يكون الابتكار مقيماً مالياً ومراعياً لحجم السوق وداعما لتعزيز وتنويع الموارد المالية للصندوق. وتكون الأولوية للعمل مع الشركاء المؤهلين وبما يساهم في حماية النظم البيئية واستدامتها.

وللابتكار في المجالات التطبيقية الزراعية والحيوانية والسمكية دور أساسي في تنويع وتحسين وتوطين نظم الإنتاج وتطوير الخدمات والتسويق. وغالباً تكون الجامعات والمراكز البحثية أحد المصادر الأساسية لبلورة الأفكار الابتكارية، وتحويلها الى مشاريع تنفيذية في اطار مفهوم الحاضنات التكنولوجية وتكاملها مع حاضنات ادارة الأعمال لضمان تحقيق عوائد مجزية. ويشهد هذا النمط من التوظيف التقني والفني للأفكار ونتائج الأبحاث اهتماماً متزايدا وذلك عبر الانتقال نحو التنفيذ التجاري المجزي في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية.

الأهداف

- معالجة التحديات التي تواجه القطاعات.
- تحسين الكفاءة الفنية والاقتصادية للقطاعات.
- توظيف التقانات الرائدة.
- الإستغلال الأمثل للموارد المحلية في العملية الإنتاجية
- تشجيع البحث العلمي التطبيقي.

النتائج المتوقعة

- إيجاد حلول تطبيقية مبتكرة.
- رفع القيمة المضافة للمنتجات.
- تبني ونشر التقانات الرائدة.
- تعظيم الاستفادة من الموارد المحلية.
- تطور منظومة البحث والإبتكار.

٢-١-١٠ برنامج الدراسات والاحصاءات والمعلومات النباتية والحيوانية والسمكية

تعتبر الدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية أحد أهم الروافد المساندة للتخطيط السليم وتحديد المسارات المطلوبة للتطوير واتخاذ القرارات المرتبطة بأداء القطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية وبما يساهم في تعزيز منظومة الأمن الغذائي، اعتمادا على قواعد بيانات دقيقة مبنية على المسوحات الميدانية والمعالجة العلمية للدراسات والبيانات الاحصائية.

وقد تطرقت العديد من الدراسات إلى تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشاريع التنموية المنفذة في محافظات السلطنة، لتحديد مدى استفادة المجتمعات المحلية منها، أو مدى تحقيق الفوائد المتوقعة منها وانعكاساتها على التنمية المستدامة، لذا من الأهمية بمكان استمرار تمويل الدراسات المرتبطة بالقطاعات الثلاثة منها على سبيل المثال تقييم نتائج القطاعين الزراعي والسمكي أو احتساب صافي الدخل الناتج منهما ومدى مساهمتهما في الناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى الدراسات الإستشرافية التي تساهم في تحديد أوجه توزيع الدخل وزيادة فرص العمل للعمانيين.

كما أنه من المهم تنفيذ الدراسات التي توجه الاستثمار لإنتاج سلع غذائية ذات قيمة اقتصادية مع مراعاة الجوانب البيئية، وكذلك دراسات تطوير التشريعات والقوانين اللازمة لاستدامة تنمية القطاعات من خلال الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية.

الأهداف

- تحديد مسارات التنمية الإقتصادية والإجتماعية الداعمة للأمن الغذائي.
- استقراء الأداء المستقبلي للقطاعات الثلاثة وتحديد أوجه التطوير.
- تعزيز الفكر الإستراتيجي وتنفيذ الخطط وفق أسس منهجية.
- التحديث المستمر للمسوحات والبيانات والاحصاءات.

النتائج المتوقعة

- المساهمة في تعزيز منظومة الأمن الغذائي وتحقيق تنمية مستدامة.
- ضمان التخطيط السليم في توظيف الأنشطة الإستثمارية والتنموية.
- المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية وإيجاد فرص عمل.
- تحقيق الآثار الإقتصادية والإجتماعية والبيئية للمشاريع المنفذة.

٢-١-١١ برنامج تعزيز مساهمة المرأة الريفية والساحلية في التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية

تساهم المرأة الريفية والساحلية منذ القدم بدور فاعل وهام في الأنشطة الزراعية والحيوانية والسمكية، وقد أشار التعداد الزراعي (٢٠١٢/٢٠١٣ م) إلى أن المرأة العمانية تساهم بنسبة (١٠,٥٪) من إجمالي القوى العمانية العاملة في مجال الإنتاج الزراعي والحيواني، حيث تشارك المرأة في إنتاج المحاصيل في الحيازات الزراعية وتربية النحل والمواشي والدواجن والرعي والصناعات المرتبطة بها كالتخليل وتعبئة وتغليف التمور وصناعات منتجات الألبان والأجبان والسمن وغيرها، إضافة الى مساهمة المرأة الساحلية الفاعلة في الانشطة السمكية، وبشكل عام يتم استهلاك تلك المنتجات داخل الأسرة فيما يتم بيع البعض منها عبر منافذ التسويق المتاحة لديهن والمساهمة في رفع دخل الأسرة.

ولتعزيز دور المرأة في هذا المجال فإن هناك حاجة إلى المزيد من برامج التدريب الموجه والإرشاد المهني المستمر بالاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمتاحة، وإتاحة التقنيات المتطورة لها بهدف تحسين نوعية وجودة المنتجات، وتمكينها من تسويق منتجاتها والصناعات المرتبطة بها، إضافة إلى إعداد الدراسات التي تستهدف توسيع دائرة نشاطاتها وبالتالي زيادة مساهمتها اجتماعياً واقتصادياً. إن استمرار تقديم التمويل لمشاريع المرأة الريفية والساحلية العاملة بالنشاط الزراعي والسمكي وتمكينها يعزز من مشاركتها في التنمية المستدامة وتحسين قدراتها وزيادة عطائها وإيجاد فرص عمل ملائمة لها.

الأهداف

- تعزيز دور المرأة الريفية والساحلية في التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية.
- تمكين المرأة من المشاركة الفاعلة اجتماعياً أو اقتصادياً.
- رفع قدرات المستفيدات في منظومة الإنتاج والتصنيع والتسويق.

النتائج المتوقعة

- إيجاد مجالات عمل ملائمة للمرأة الريفية والساحلية.
- استحداث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج وتصنيع وتسويق منتجات زراعية وحيوانية وسمكية ذات جودة.
- استغلال الموارد الطبيعية المتاحة لإيجاد منتجات ذات قيمة مضافة.

٢-١-١٢ رفع قدرات وتنمية مهارات العاملين في الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية

تعتبر برامج التدريب والتأهيل أحد ركائز الإدارة الناجحة، حيث أن المعرفة المكتسبة والخبرات التراكمية تساهم بشكل فعّال في مواكبة النمو المطّرد في قطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية ورفع قدرات العاملين في هذه القطاعات وتمكينهم من تقليل كلفة الإنتاج ورفع الإنتاجية وتعظيم العوائد بما يحقق استدامة الموارد.

يعمل في القطاعات الثلاثة شريحة كبيرة من المواطنين نتيجة للتوزيع الجغرافي الواسع لهذه القطاعات وتعدد المهن والأنشطة المرتبطة بها وتطورها بشكل مستمر بفضل البرامج التنموية المعتمدة، ويتضح جليا محدودية الخبرات والكوادر العاملة في القطاعات وانعكاس ذلك على مستوى الأداء والتقنيات والخدمات التي يتم تقديمها للشرائح المستهدفة من العاملين في المشاريع و المنتفعين منها.

ويتطلب ذلك المزيد من الجهود في بناء القدرات البشرية من خلال البرامج التدريبية منها على سبيل المثال، برامج التدريب على رأس العمل، والبحوث العلمية التطبيقية ذات العائد الاقتصادي والتي تساهم في تأهيل الكوادر البشرية وحصولهم على المؤهلات العلمية والخبرات العملية، وإدخال وتبني التقنيات الحديثة ورفع كفاءة المستفيدين من تلك البرامج والذي بلا شك يعتبر استثماراً حقيقياً على المديين المتوسط والبعيد.

الأهداف

- إدخال وتوطين التقنيات الحديثة في برامج التدريب والتأهيل.
- تمكين العاملين في مجال نقل المعرفة ومواكبة التقدم العلمي والتقني.
- تبني منهجية مبتكرة وتشاركية للإرشاد والتدريب.

النتائج المتوقعة

- توسع مدارك ومعارف ومهارات المستفيدين.
- رفع مستوى أداء وكفاءة تنفيذ المشاريع المرتبطة بالقطاعات.
- ازدياد المردود الإقتصادي.

٢-١-١٣ برنامج تطوير النخيل والتمور

يعتبر نخيل التمر المحصول الأول في السلطنة من حيث التعداد والانتشار وكميات الإنتاج، علاوة على أهميته الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لإرتباط الإنسان العماني بالنخلة وإستغلال ثمارها في غذائه والمنتجات المصنعة منها، الأمر الذي يحتم الاستمرار بالاهتمام بهذا المحصول الإستراتيجي وتعزيز دوره في منظومة الأمن الغذائي.

وتشير الإحصاءات الى أن المساحة المزروعة بأشجار النخيل في السلطنة تقدر بحوالي (٥٧) ألف فدان تشكل نحو (٣٣,٧٪) من إجمالي المساحة المستغلة للزراعة و (٧٨,٣٪) من إجمالي المساحة المزروعة بأشجار النخيل والفاكهة، فيما يبلغ عدد الأشجار في الحيازات الزراعية (٧,٥) مليون نخلة (التعداد الزراعي ٢٠١٢/٢٠١٣)، إضافة إلى ما يقارب مليون شجرة نخيل مزروعة في الحدائق المنزلية والشوارع والمنتزهات والأماكن العامة الأخرى.

أما من حيث كمية الإنتاج فقد بلغ (٣٤٥) ألف طن (مسح تقديرات الإنتاج المحلي من التمور ٢٠١٥) ويستهلك أكثر من نصفه محلياً في الإستهلاك البشري (٥١٪)، إضافة إلى إستخدام ما يقارب (٢٤٪) من الإنتاج كتمور قابلة للتصنيع و (١٨٪) من الإنتاج كعلف حيواني، وحوالي (٣٪) تمور مصنعة من قبل المصانع الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في هذا المجال، فيما تشير إحصاءات التجارة الخارجية إلى تصدير حوالي (١٥) ألف طن تشكل ما نسبته (٤٪) من التمور والبسور سنوياً.

يزرع في السلطنة ما يزيد عن ٢٥٠ صنف، يتميز البعض منها بالجودة العالية في حين توجد بعض أشجار النخيل المعمرة والأصناف منخفضة القيمة الاقتصادية والتي يلزم إحلالها بأصناف ذات قيمة تجارية عالية أو استغلالها في الصناعات الغذائية والتحويلية.

ونظرً لصغر مساحة الحيازات الزراعية فقد ساهم ذلك في إرتفاع كثافة أشجار النخيل في وحدة المساحة في السلطنة قياساً بالمعدل الموصى به، حيث تبلغ نحو (٢٢٤) نخلة في الهكتار أي ما يعادل حوالي مرة ونصف الكثافة المثلى الأمر الذي يؤثر على كمية ونوعية الإنتاج وتطبيق العمليات البستانية المثلى كالري والحراثة والتسميد العضوي والكيماوي وعمليات خدمة رأس النخلة إضافة الى محدودية استخدام الميكنة الحديثة لخدمة النخلة،

لربما تساهم تلك الظروف في انتشار بعض الآفات مثل دوباس النخيل وسوسة النخيل الحمراء والحميرة وعنكبوت الغبار إضافة إلى أمراض الذبول والتي تؤدي الى تدني الحالة الصحية والإنتاجية للنخيل مما يستدعي تعزيز برامج الإدارة المتكاملة لها.

كما أن منظومة التسويق والصناعات الغذائية والتحويلية القائمة على التمور تتطلب المزيد من الجهود لتحسين كفاءتها بما في ذلك برامج نشر وحدات التعبئة والتغليف وايجاد المنافذ التسويقية الفاخرة وتبني المشاريع الاستثمارية المرتبطة بتجميع وتعبئة وتصنيع وتسويق التمور ومنتجاتها الثانوية.

الأهـــداف

- تحسين العمليات البستانية لنخيل التمر.
- تطوير عمليات تعبئة وتغليف وتسويق التمور.
- تصنيع التمور والمنتجات الثانوية للنخيل لرفع القيمة المضافة.
- التحسين الوراثي لأصناف النخيل العمانية لتحمل الإجهادات الحيوية وغير الحيوية.
- تطوير طرق المكافحة المتكاملة للآفات الإقتصادية للنخيل.

النتائج المتوقعة

- رفع إنتاجية النخلة كماً ونوعاً.
- إيجاد صناعات غذائية وتحويلية مجدية اقتصادياً.
- خفض الآثار الاقتصادية للآفات والأمراض.
- توفير فرص عمل مرتبطة بالنخيل ومنتجاتها.
- تطوير أصناف نخيل ذات مردود اقتصادي ومتحملة للإجهادات البيئية.

٢-١-١٤ برنامج تحسين استخدامات وإدارة مياه الري والأراضي الزراعية

تزخر السلطنة بمقومات طبيعية تشجع على تنمية القطاع الزراعي، منها مورد الأراضي، حيث يتوفر (٥,٥) مليون فدان من الأراضي الزراعية المتاحة أو القابلة للاستصلاح الزراعي، تمثل (٧,٥٪) من إجمالي أراضي السلطنة (المسح التفصيلي للتربة في السلطنة الفاو)، في حين يبلغ إجمالي مساحة الحيازات الزراعية (٣٥٥) ألف فدان تمثل نسبة (٦,٥٪) من إجمالي الأراضي الزراعية المتاحة، يستغل منها فعلياً نحو (١٧٠) ألف فدان (التعداد الزراعي ٢٠١٣/٢٠١٢). إلا أن محدودية الموارد المائية الصالحة للزراعة هي من أهم التحديات التي تواجه تلك التنمية. يعتبر تحسين كفاءة استخدام مياه الري أحد البرامج التي يمكن اتباعها للحفاظ على الموارد المائية، وضمان التنمية المستدامة في كافة القطاعات بالسلطنة، (وترجع أهمية ترشيد وتحسين كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي لكونه أكبر القطاعات المستخدمة للمياه) وخاصة في القطاع الزراعي الذي يستهلك أعلى نسبة من المياه.

إن ما يقارب (٧٠٪) من المساحة الزراعية لا تزال تروى بالطرق التقليدية، وبكفاءة متدنية، لا تزيد عن (٦٠٪). وتعد مشكلة ملوحة المياه الجوفية حالياً أهم المحددات للتوسع في الإنتاج الزراعي وخصوصاً في محافظتي شمال وجنوب الباطنة، وأحد العوامل المساهمة في تدهور الكثير من المحاصيل، كما ساهم في ذلك زراعة محاصيل علفية ذات احتياجات مائية عالية كحشيشة الرودز، الأمر الذي أدى إلى تناقص الإنتاجية الزراعية بشكل مضطرد مع ازدياد الملوحة، (الإستراتيجية الوطنية لمعالجة مشكلة الملوحة، ٢٠١٠ – ٢٠١١). كما أدى ارتفاع ملوحة مياه الري إلى تراجع عوائد المزارع ذات الملوحة القليلة والمتوسطة والعالية، بنسبة انخفاض بلغت (٣٨٪ و ١٣٤٪ و١٥٦٪) على التوالي مقارنة بالمزارع ذات المياه العذبة (الدراسات الميدانية بمحافظتي شمال وجنوب الباطنة وولاية صلالة). لذا فإنه من الأهمية تبني أنظمة ري حديثة ومتطورة لترشد استهلاك المياه وتعظم الاستفادة منها كاستخدام أنظمة الري تحت السطحي اعتماداً على الاحتياجات المائية الدقيقة للمحاصيل.

إن لاختيار أنواع المحاصيل أو الأصناف ذات الاحتياجات المائية المنخفضة أهمية كبيرة في ترشيد استهلاك المياه، كما أن إدخال وتوطين تقنيات الزراعة الحديثة ذات الكفاءة العالية كنظم الزراعة بدون تربة أو الزراعة المائية وغيرها قد أثبتت مضاعفة انتاجية المتر المكعب من المياه في بعض المحاصيل وانخفاض استهلاك المياه بأكثر من ثلاث مرات مقارنة بالأنظمة التقليدية، الأمر الذي يشجع على تبني نظم إنتاج زراعي متطورة وذات مردود اقتصادي ومائي جيد وباستخدام تركيبة محصولية مناسبة. إن تطوير النظم المزرعية التقليدية في القرى الزراعية التي تروى عن طريق

الأفلاج والعيون هو مطلب حيوي في ظل تذبذب مناسيب المياه بها لتحسين النمط الزراعي فيها وتوفير محاصيل اقتصادية مع توفير كميات المياه المستخدمة للري وخاصة تلك الكميات المستخدمة لري أشجار النخيل حيث يتوزع ما يقارب (٩٥٪) من إجمالي أعداد أشجار نخيل السلطنة في تلك القرى. كما أنه من الضروري متابعة كل تلك الأنشطة المتعلقة باستخدام المياه من خلال دراسات ميدانية حول اقتصاديات المياه لمعرفة العائد من المتر المكعب من المياه. علاوة على ما ذكر فإن هناك حاجة لتطوير طرق تحلية المياه لاستغلالها في الزراعة وتقليل كلفتها واستغلال الموارد الطبيعية والجوية المتاحة وايجاد الحلول المستدامة للمياه العادمة الناتجة عن التحلية.

الأهـــداف

- تبني نظم إنتاج زراعي متطورة وكفؤة في استخدام المياه.
- تحسين نظام الإنتاج الزراعي في المزارع المروية بالأفلاج.
- تطوير طرق إدارة مياه الري.
- إدخال أنظمة ري حديثة ذات كفاءة عالية في توفير المياه.
- تحسين مردودية وحدة المياه للمحاصيل الزراعية.
- تعظيم إنتاجية المزارع المتأثرة بالملوحة.
- تطوير ونشر محاصيل وأصناف وسلالات ذات احتياجات مائية المنخفضة ومتحملة للإجهادات غير الحيوية.
- تطوير طرق تحلية المياه المالحة للإنتاج الزراعي.

النتائج المتوقعة

- إدخال وتوطين نظم إنتاج زراعي حديثة.
- رفع كفاءة استخدام المياه والأراضي المروية بالأفلاج.
- تبني ونشر أنظمة ري حديثة ومتطورة.
- توفير مياه الري ورفع إنتاجية المحاصيل الزراعية لوحدة المياه.
- نشر تركيبة محصولية مناسبة.
- رفع انتاجية المزارع المروية بمستويات مختلفة من الملوحة.
- نشر طرق تحلية مياه الري المتطورة.
- استنباط ونشر محاصيل وأصناف وسلالات متحملة للملوحة.

٢-١-١٥ برنامج استغلال المياه غير التقليدية في الإنتاج الزراعي

يعتبر استخدام المياه غير التقليدية محدوداً في السلطنة بالرغم من محدودية الموارد المائية الصالحة للزراعة، ولا يزال المجال كبيراً للتوسع في استخدام هذه الموارد مثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثيا، وتحلية المياه واستخدام المياه المصاحبة للنفط والاستمطار الصناعي. يمثل إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة أهم هذه الموارد غير التقليدية والتي يمكن استغلالها في القطاع الزراعي، حيث تتزايد كميات تلك المياه بشكل مضطرد خاصة في المدن نتيجة لتزايد أعداد السكان والتحسن في مستويات المعيشة وما يصاحب ذلك من زيادة في معدلات استهلاك الفرد من المياه.

يعتبر استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة ثلاثياً أحد الحلول الواعدة للقطاع الزراعي لتقليل الضخ من الخزانات الجوفية وتحسين مناسيبها وجودتها على المدى الطويل من خلال تخفيض تداخل مياه البحر في الأحواض الجوفية الساحلية. أشارت الإحصائيات إلى أن عدد محطات الصرف الصحي في السلطنة تقدر بـ (١٥٠) محطة متفاوتة من حيث السعة والطاقة الإنتاجية وموزعة على مختلف محافظات السلطنة، حيث يبلغ الإنتاج اليومي الحالي لهذه المحطات من المياه أكثر من (١٠٠) ألف متر مكعب، ويستغل الجزء الأكبر منه لأغراض التشجير وري الحدائق والمنتزهات وملاعب الجولف وبعض مؤسسات القطاع الصناعي.

أثبتت الدراسات والبحوث العلمية التي نفذتها وزارة الزراعة والثروة السمكية خلال الفترة (٢٠٠٤ - ٢٠١٤م) إمكانية استخدام المياه المعالجة ثلاثيا في زراعة بعض المحاصيل العلفية الموسمية لانتاج العلف ومحاصيل الحبوب لإنتاج التقاوي، وذلك بعد ثبوت خلو المياه المعالجة المستخدمة والمحاصيل المنتجة من النشاط الميكروبي، وبقاء تراكيز المعادن الثقيلة ضمن الحدود الآمنة للمواصفات القياسية العمانية.

تتوفر لدى الوزارة مزرعة مخصصة لغرض إجراء الدراسات الحقلية على استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة لري مختلف المحاصيل الزراعية وتحديد انتاجيتها وجودتها ودراسة إمكانية تراكم الملوثات الكيميائية والعضوية على المدى الطويل.

كما تعمل الوزارة على تنفيذ تجربة لإستخدام المياه المعالجة في مزارع إحدى القرى بمحافظة جنوب الباطنة لري بعض المحاصيل بعد توصيل المياه إليها تمهيداً لتعميمها في عدد أكبر من القرى، إلا أنه يلزم النظر في موضوع ارتفاع تسعيرة المياه وكلفة توصيل شبكة التمديدات إلى المزارع. ومن مصادر المياه غير التقليدية المتوفرة في السلطنة تلك المصاحبة لانتاج النفط حيث تنتج كميات كبيرة من تلك المياه إلا أنها تحتوي على نسب عالية من المواد الهيدروكربونية والكبريت وغيرها.

من المتوقع أن يساهم هذا البرنامج في تحقيق نقلة نوعية في الإنتاج الزراعي ليس فقط للمحاصيل العلفية وإنما المحاصيل الاقتصادية الأخرى التي سيتم إدراجها في البرامج البحثية المستقبلية من خلال استغلال المياه غير التقليدية المتاحة في السلطنة.

الأهـــداف

- استغلال المياه غير التقليدية والمتاحة في الإنتاج الزراعي وتخفيف الضغط على الموارد المائية الجوفية.
- إجراء دراسات بحثية تنموية لاستخدام المياه غير التقليدية في الإنتاج الزراعي.
- توفير محاصيل غذائية وعلفية آمنة.

النتائج المتوقعة

- زيادة الإنتاجية لوحدة المساحة والتوسع الأفقي في الإنتاج الزراعي.
- ضمان جودة المياه غير التقليدية لإنتاج محاصيل ذات جدوى اقتصادية.
- خفض استنزاف المياه الجوفية العذبة.

٢-١-١٦ برنامج تنمية وتطوير الاستزراع السمكي

يعتبر الاستزراع السمكي من بين أهم وأسرع القطاعات المنتجة للغذاء في العالم، حيث ساهم خلال عام ٢٠١٥م بما نسبته ٤٠ ٪ من الإنتاج العالمي من الأسماك، وهذه النسبة سوف تزداد لتصل إلى (٦٢٪) بحلول عام(٢٠٣٠م) حسب ما أشار إليه تقرير البنك الدولي. كما تشير البيانات إلى أن نصف الإنتاج العالمي من الأسماك والمستهلك من قبل البشر ناتج من الإستزراع السمكي.

ويعمل الإستزراع السمكي في السلطنة إلى إيجاد الحلول الناجحة والفاعلة لمواجهة الظروف والمتغيرات التي تواجه متطلبات الحياة العصرية خاصة تلك الظروف البيئية التي جعلت الثروة السمكية في عمان مهددة بتغير المناخ وبالصيد الجائر، وبالتالي تراجع الإنتاج من المصائد التقليدية لبعض الأنواع. ومن هذا المنطلق فقد بدأ الإستزراع في السلطنة بشكل تجارى عام (٢٠٠٣م) بإنتاج بلغ (٣٥٢ طن) ووصل أعلى إنتاج إلى ٥١٦ طن في عام(٢٠٠٤ م). وخلال عام(٢٠١٥م) بلغت كمية الإنتاج من الأسماك المستزرعة في السلطنة (١٧٠٠ طن).

وتساهم تنمية وتطوير الاستزراع السمكي في تعزيز وضمان توفر مصادر غذائية آمنة من الناحية الصحية وبعيداً عن العوامل السلبية والصعوبات التي تهدد عمليات الصيد البحري، وتدعم الإقتصاد الوطني عن طريق الحد من الإستيراد وصولاً إلى الإكتفاء الذاتي من هذا المنتج، إضافة إلى تصدير الفائض عن احتياجات السلطنة تعزيزاً لتعدد الدخل الوطني غير النفطي، وتوفير فرص عمل لشريحة كبيرة من الكفاءات الوطنية.

ومع حلول (٢٠٢٠م) فإن السلطنة تأمل أن يكون حجم الناتج من الاستزراع السمكي قريباً من الإنتاج السمكي من المصائد الطبيعية. إن أداة تحقيق هذا الهدف هو القطاع الخاص العماني من خلال مده بالمعلومات العلمية التي تساعده في تنفيذ مشاريع الإستزراع وتقديم المشورة الفنية له والدعم وتوفير مدخلات الإنتاج.

الأهداف

- نمو وتطوير نشاط الاستزراع السمكي في السلطنة عن طريق تقديم الدعم الفني لمشاريع الإستزراع.
- إنتاج الأسماك بجودة وكمية عالية وبالحجم التسويقي المطلوب وإمكانية توافره طوال العام.
- المساهمة في تعزيز الناتج المحلي الإجمالي.
- تقليل الضغط على المصائد الطبيعية وضمان استدامتها.

النتائج المتوقعة

- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في السلطنة.
- توفير أسماك صحية و ذات جودة عالية.
- رفع العائد الإقتصادي عن طريق الحد من استيراد الأسماك وتصدير الفائض منها الى السوق الإقليمي والعالمي.
- توفر فرص عمل لشريحة كبيرة من الكفاءات الوطنية.

٢-١-١٧ برنامج تتبع حركة المخزونات السمكية لاستدامة الموارد السمكية

لدى سلطنة عمان مزيج غني من الثروة السمكية ويتراوح هذا المزيج بين الثروة السمكية البحرية ذات القيمة العالية إلى المخازين السمكية المتداخلة منخفضة القيمة مثل أسماك الفنار إلى مزيج معقد من مخزون الأسماك القاعية ومخزون الأسماك البحرية التي يتم صيدها محلياً، وتمارس اعداد كبيرة من العمانيين مهنة الصيد نتيجة وجود سواحل تزيد أطوالها عن (٣١٦٥ كم)، حيث بلغ عدد الصيادين المسجلين (٤٦٦٦٥ صياد). وتتم عمليات الصيد باستخدام قوارب صغيرة معتمدة على معدات تقليدية. وتوضح المسوحات السمكية وجود مخزون سمكي في بحر العرب من الأسماك القاعية يقدر بحوالي (٣٢٧٣٩٠) طنا من الكتلة الحية، وتبلغ الكمية القابلة للاستغلال (٩٥١١٦) طن والمستغل منها (٦٨٢٢٠) طن في عام ٢٠١٥م، بالإضافة الى وجود مخزون لأسماك السطح الصغيرة يقدر بحوالي (١٩٢٦١٩٨) طنا كتلة حية وتبلغ الكمية القابلة للاستغلال (٩٩٦٦٤٠) طنا والمستغل منها (١١٠٦١٣) طنا في عام ٢٠١٥م. كما تشير المسوحات إلى وجود مخزون من أسماك الفنار يبلغ (١٣١٠٠٠) طنا في بحر العرب و(٤٠١٩٣٣٥) في بحر عمان قابلة للاستغلال في إنتاج الأعلاف والزيوت.

لذا تعتبر البحوث السمكية من الجوانب الأساسية التي تقوم بدور محوري في دراسة المخزونات السمكية وتتبع ديناميكيتها في البيئات البحرية التي تتعرض للتغيرات بشكل مستمر. وتخضع المخزونات السمكية إلى تداخلات متنوعة منها طبيعية وبيئية وأخرى ناتجة عن تأثير الانسان، وتظهر أهمية البحوث في تطوير الأساليب والنماذج الرياضية الدقيقة والمناسبة لكل حالة على حدة. وتأتي مرحلة جمع البيانات عن طريق مسوحات بحثية ليتم استخدامها لتقييم حالة وديناميكية المخزونات السمكية وبلورة توصيات تستخدم في إطار خطط إدارة الموارد السمكية للمحافظة عليها وديموميتها.

كما تتعرض المخزونات السمكية إلى الاستغلال المفرط والذي يؤدي إلى تدهور حالتها السمكية وضعف مردوديتها، لذا يهدف هذا البرنامج إلى تحديد ووضع الإجراءات اللازمة التي من شأنها أن تقلل تأثير عوامل الاستغلال المفرط على قدراتها الإنتاجية.

ويشمل هذا البرنامج تنفيذ عمليات جمع البيانات وتحليلها وإصدار تقارير دورية على حالة المخزونات السمكية ذات القيمة التجارية العالية أو ذات أهمية بيولوجية أو بيئية، كما يتضمن هذا البرنامج انتقاء واعتماد معدات الصيد ومواصفاتها.

وتساهم هذه التقارير الدورية في تطوير المعرفة والإدراك لحركة المخزونات السمكية ووضع مخططات الإدارة على أسس علمية سليمة وهادفة تساهم بصفة فعالة في إدارة الموارد السمكية لضمان استدامتها والرفع من إنتاجيتها مع الأخذ في الإعتبار الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي يتم فيها استغلال هذه الموارد مع وضع اطار شامل لمراقبة عمليات الإنتاج.

الأهـــداف

- تتبع وتقييم حالة المخزونات وأثر الإجراءات على حالتها.
- بلورة توصيات لإدارة المخزونات السمكية.
- ايجاد قاعدة بيانات عن حالة المخزونات السمكية.
- استدامة الموارد السمكية.
- ضمان التوازن بين حالة المخزون السمكي ومستوى انتاجيته.
- الإدارة الرشيدة والمسؤولة للموارد السمكية.
- توعية وإرشاد اصحاب المصلحة بأهمية الاستغلال الأمثل للموارد السمكية.

النتائج المتوقعة

- اصدار تقارير دورية عن بعض المخزونات السمكية.
- وضع خطط وبرامج إدارة المخزونات تغطي الجوانب اللازمة للصيد المسؤول والرشيد وذلك من خلال استخدام التقنيات المناسبة.
- تقييم أثار الإجراءات بعد تنفيذها وإصدار توصيات لمراجعتها.
- تحديد جهد الصيد الأمثل على المخزونات السمكية.
- تحديد مواسم الصيد لنوع معين أو منطقة معينة.
- رفع الإنتاج من المخازين السمكية بشكل مستدام وبصفة طويلة المدى.
- وضع إطار رقابي خاص بكل مخزون وقابل للتنفيذ.
- مساهمة أصحاب المصلحة في الاستغلال الأمثل واستدامة الموارد السمكية.

٢-٢ التمويل

يعد التمويل أحد العناصر الأساسية الكفيلة بتعزيز الأداء المؤسسي وترجمة الأهداف العامة إلى نتائج عملية في الميدان وإلى تنويع الفعاليات وبناء القدرات وبالتالي تطوير الأنشطة والمهام وإبراز الدور الريادي للصندوق حتى عام (٢٠٤٠م)، وكقاعدة عامة فإن تنويع المصادر التمويلية للصندوق سوف تنعكس بالنتيجة على زيادة العوائد المالية السنوية، وتحقيق المزيد من الانجازات وقصص النجاح، وتوفير مرونة أكثر في اتخاذ القرارات.

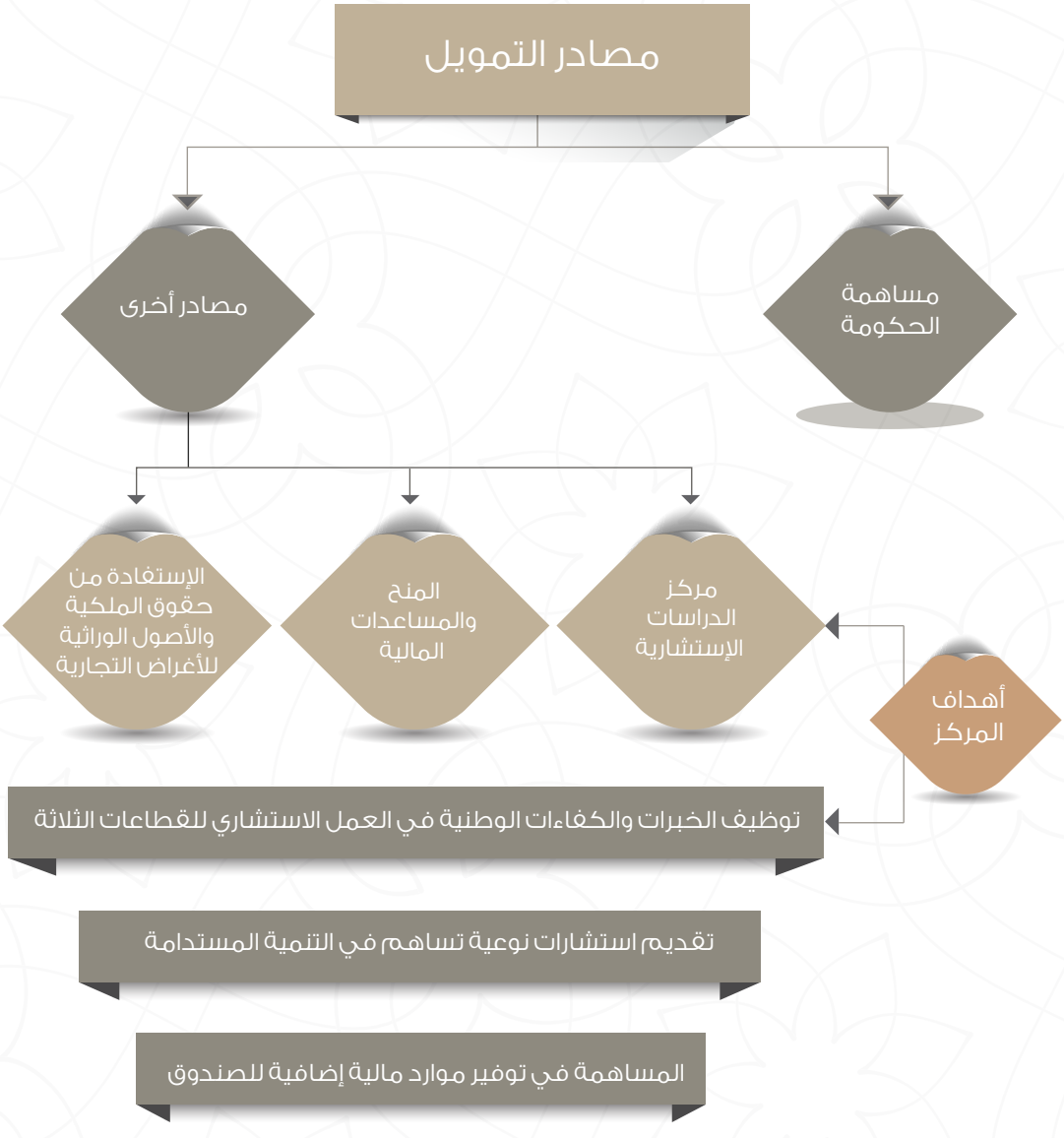

٢-٢-١ تعزيز مساهمة الحكومة:

تعتبر مساهمة الحكومة المصدر الرئيسي للموارد المالية للصندوق وتشكل ما نسبته (١٪) من القيمة الإجمالية للإنتاج المحلي لقطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية للسنة المالية السابقة، وتسدد قبل بداية السنة المالية بإيداعها في حساب الصندوق بالمصرف على أن يعاد النظر من وقت لآخر في مقدار النسبة حسب حاجة الصندوق بموجب قرار من مجلس الوزراء.

إن زيادة الاستثمار في مشاريع زراعية وحيوانية وسمكية مرتبطة بمنظومة الأمن الغذائي سيساهم في رفع القيمة الإجمالية للناتج المحلي، وبالتالي زيادة المخصصات المالية المتاحة ضمن مساهمة الحكومة لتمويل الصندوق.

٢-٢-٢ تنويع مصادر تمويل الصندوق:

تتطلب استراتيجية الصندوق (٢٠٤٠م) إيجاد مصادر تمويلية إضافية مستدامة وذلك من خلال تقديم الدعم الفني والتقني للدراسات والمشاريع ، وتفعيل الشراكة مع الجهات التمويلية ومؤسسات القطاع الخاص المرتبطة بالقطاعات الثلاثة وتفعيل تحصيل الرسوم ضمن أهداف وسياسات عمل الصندوق وذلك من خلال:

٢-٢-٢-١ مركز الدراسات الاستشارية :

إن ما تحقق من مشاريع ممولة من قبل الصندوق خلال المدة الماضية ساهم في ايجاد مخرجات علمية تطبيقية تم نقل وتبنى الكثير منها لدى الفئات المستهدفة، ولضمان استدامتها، فإن المرحلة القادمة للصندوق تتطلب استحداث مركز للدراسات الاستشارية ليكون رافدا لبرامج ومشاريع التنمية المستدامة بالسلطنة.

٢-٢-٢-٢ المنح والمساعدات المالية:

ويشمل الاستفادة من المنح التي تقدمها المؤسسات المعنية لتمويل مشاريع تنموية مشتركة مستدامة ضمن منظومة الأمن الغذائي.

٢-٢-٢-٣ الاستفادة من حقوق الملكية والأصول الوراثية للأغراض التجارية:

ويتضمن تفعيل الأنشطة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية والاهتمام بالأصول الوراثية المتاحة في السلطنة للأغراض التجارية وبالتنسيق مع المؤسسات العالمية المتخصصة وذلك من خلال :

- تحصيل المقابل المالي لاستغلال التطبيقات العملية التي قام بها الصندوق على الملكية الفكرية في المشاريع الرائدة.
- تحصيل العوائد الناتجة عن مساهمة الصندوق في تمويل البرامج التنموية.
- دراسة امكانية الاستثمار في مشروعات تؤمن ايرادات اضافية مضمونة ومجزية.

٢-٣ منهجية العمل

٢-٢-٣منهجية العمل بالإدارة التنفيذية:

٢-٢-٣-١ الهيكل التنظيمي:

يعنى مجلس إدارة الصندوق بوضع النظام المالي والإداري والهيكل التنظيمي والمسميات الخاصة بالصندوق، والتوجيه بمراجعة وتطوير الهيكل التنظيمي للصندوق وفقاً لحاجة العمل، ولتطبيق الاستراتيجية خلال هذه المرحلة يستمر العمل بالأقسام التالية:

- الفني (يشمل التقويم والمتابعة)
- الإداري (يشمل الموارد البشرية والارشيف)
- المالي (يشمل الايرادات والمصروفات والمشتريات)

وفيما يختص بقسم المشتريات والعقود يقترح دمجه مع القسم المالي، على أن تقوم الإدارة التنفيذية بدراسة مقترح استحداث مركز الدراسات الاستشارية وقسم الاعلام وعرض المقترح على مجلس الإدارة للبت في ذلك.

٢-٢-٣-٢ المشاريع الممولة:

إن وضوح وشمولية أسس اختيار جهة التنفيذ وسهولة العمليات التمويلية وضبطها بإطار زمني ملزم لجميع الأطراف يساهم في نجاح مهمة الصندوق وتحقيق أهدافه، كما أن تنويع وتعدد شركاء التنفيذ يتيح مجالاً أوسع للتنافس بينهم واختيار الأفضل والأنسب.

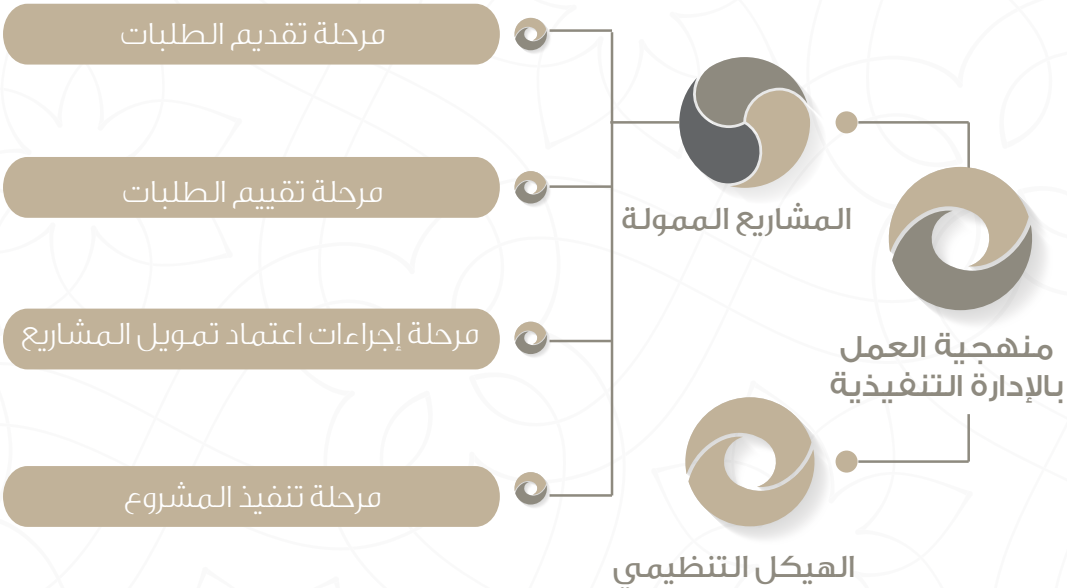

مرحلة تقديم الطلبات:

- يتم تقديم طلب التمويل الكترونياً، حسب النموذج المعتمد من قبل الصندوق.
- مراعاة شروط التمويل ومعايير التقويم والأولويات التي يعلنها الصندوق دورياً لاختيار المشاريع.
- تحديد وإعلان مواعيد تقديم الطلبات لتكون على فترتين خلال السنة .

مرحلة تقييم الطلبات:

- إجراء فرز أولي للطلبات (المقترحات الواردة) واستبعاد تلك التي لا تستوفي شروط ومعايير اختيار المشاريع وبما يتوافق مع استراتيجية الصندوق.
- دراسة مدى توافق المشروع مع شروط التمويل ومعايير التقويم والأولويات المعلنة، والتأكد من تطبيق مؤشرات كمية قابلة للقياس على أهداف المشروع، مكوناته وبرنامجه الزمني، و ميزانيته، والمعدات والأجهزة والمستلزمات، وبرامج بناء القدرات و فريق التنفيذ والمتابعة، والشركاء وطبيعة النتائج والمنجزات المتوقعة وأثرها الاقتصادي و الاجتماعي والبيئي، ومساهمة المجتمع المحلي، ومتطلبات الإستدامة.
- الاستعانة بمحكمين خارجيين للمساعدة – في حالة تطلب الأمر ذلك – في تقييم المقترح.
- إخطار الجهة الطالبة للتمويل بالملاحظات للأخذ بها.
- عرض إستمارة طلب التمويل النهائية على المجلس للاعتماد.

مرحلة إجراءات اعتماد تمويل المشاريع:

- التأكد من مراعاة شروط التمويل ومعايير التقييم والأولويات المعلنة.
- تقييم كيفية تحقيق أهداف المشروع بموجب مؤشرات أداء رئيسية معتمدة قابلة للقياس.
- تقوم الإدارة التنفيذية باستكمال إجراءات الاعتماد، والتعاقد وإخطار الجهة الطالبة ببدء العمل في تنفيذ المشروع.

مرحلة تنفيذ المشروع:

- تلتزم الجهة المنفذة بتفاصيل المشروع حسب وثيقة طلب التمويل المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- تقدم جهة التنفيذ تقارير دورية فنية ومالية عن مدى تقدم سير العمل في المشروع وفقاً للخطة الزمنية المعتمدة، وتخطر إدارة الصندوق عن وجود أي تغيير في الخطة المقدمة قد تطرأ على أنشطة المشروع.
- قيام الإدارة التنفيذية بزيارات ميدانية للمشاريع المنفذة للتأكد من سير العمل وفق الخطة الزمنية المعتمدة.

٢-٤ الشركاء

استطاع الصندوق خلال الفترة الماضية العمل مع شركاء ذوي خبرة وكفاءة عالية في تنفيذ المشاريع التي ساهمت في تنمية القطاعات الثلاثة، واستفاد من نتائجها عدد كبير من مختلف شرائح المجتمع في محافظات السلطنة. ولغرض استدامة وتطوير هذا النهج فإن هذه الاستراتيجية تتضمن المبادئ الآتية:

- الشراكة تشمل الأفراد والمؤسسات وبما يضمن حقوق الملكية الفكرية والعوائد من تطبيقاتها.
- تبني الأفكار والممارسات ذات القيمة العالية والأثر الفعال، وخاصة الابتكارية ذات التأثير المباشر في التنمية المستدامة.
- تنظيم العلاقة التشاركية التي يعتمدها مجلس إدارة الصندوق.
- توظيف الخبرات الفنية العمانية في مجالات البحث والتنمية للقطاعات الثلاثة.

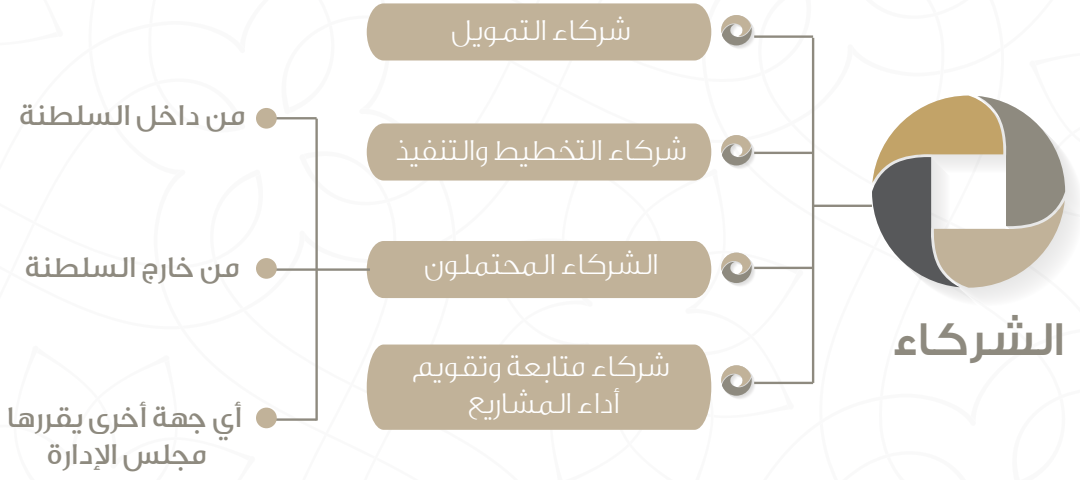

٢-٤-١ شركاء التمويل

يسعى الصندوق لاستقطاب مؤسسات تمويلية ذات الأهداف المشتركة في تحقيق التنمية الزراعية والحيوانية والسمكية، سواء من داخل السلطنة أو خارجها. ويمكن أن تساهم تلك المؤسسات في التمويل الكلي أو الجزئي للمشاريع ذات الاهتمام المشترك وضمان الشفافية في متابعة تنفيذ وتقييم نتائج المشروع للتأكد من تحقيق الأهداف والنتائج التنموية المستهدفة.

٢-٤-٢ شركاء التخطيط والتنفيذ

لغرض الارتقاء بكفاءة العمل ونوعية التنفيذ، يستمر الصندوق باختيار الجهات المؤهلة للاشتراك في تخطيط وتنفيذ المشاريع والبرامج التنموية.

يسعى الصندوق لفتح المجال لأصحاب المواضيع الابتكارية، والمشاريع والأفكار الرائدة، وذات النوعية المتميزة التي تساهم في التنمية المستدامة بشكل مباشر، على أن تكون أفضلية واضحة للمؤسسات من القطاعين الحكومي والخاص العمانيين وجمعيات المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين وغيرهم من العاملين في الأنشطة الأخرى المرتبطة بالقطاعات الثلاثة.

٢-٤- ٣ شركاء متابعة وتقويم أداء المشاريع

يستمر الصندوق في تعاونه وشراكته مع المؤسسات المحلية والدولية لاستقطاب الخبرات ذات الكفاءة والتجارب الناجحة وآليات العمل المناسبة لمتابعة تنفيذ المشاريع التي يمولها وتقويم نتائجها وآثارها الفنية والاقتصادية والبيئية لتحقيق الأهداف المخططة لتلك المشاريع وبالتالي تحقيق أهداف الصندوق في التنمية المستدامة.

يعمل الصندوق على إثراء هذا التعاون وتوسيع دائرة الشراكة من خلال تمثيل المنتفعين أنفسهم أو من يمثلهم في مراحل متابعة وتقويم المشاريع، بالإضافة إلى شركاء التمويل إن وجدوا.

٢-٤- ٤ الشركاء المحتملون

٢-٤-٤-١ من داخل السلطنة:

- وزارة الزراعة والثروة السمكية، مجلس البحث العلمي، الوزارات والهيئات والمؤسسات الحكومية.
- الجامعات والكليات .
- المنتفعون من مشاريع الصندوق ونتائجها.
- الجمعيات والمؤسسات التي ينضوي تحتها النشطون اقتصاديا، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (في القطاعات الزراعية والحيوانية والسمكية) والمرخصة من قبل الجهات الحكومية ذات الاختصاص.
- مؤسسات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الاعتبارية والمؤسسات الإعلامية.

٢-٤-٤-٢ من خارج السلطنة:

- المنظمات العربية والدولية ذات الخبرة المتميزة والأهداف المشتركة، خاصة تلك التي تساهم السلطنة في عضويتها أو تمويلها.
- الشركات والمؤسسات الاستشارية والمنتجة للتقانة.
- المراكز والمعاهد البحثية والتنموية العربية والدولية ذات الصلة بأهداف وسياسات عمل الصندوق.

٢-٤-٤-٣ جهات أخرى يقررها مجلس الإدارة.

٢-٥ الإستدامة

يعمل الصندوق على المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في القطاعات الثلاثة من خلال المشاريع التي يمولها في مختلف محافظات السلطنة، وذلك بالتعاون مع الشركاء المنفذين للمشاريع أو المنتفعين منها وغيرهم من أصحاب العلاقة، مع مراعاة العوامل الداعمة لاستدامته، والتي تركز على إمكاناته وأدائه المالي وآليات عمله، والموارد المالية والكادر الوظيفي والمقر والتقنية، بالإضافة إلى مساهمته في إدارة الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها ودعم المجتمعات المحلية، ومن العوامل الداعمة لاستدامة الصندوق الآتي:

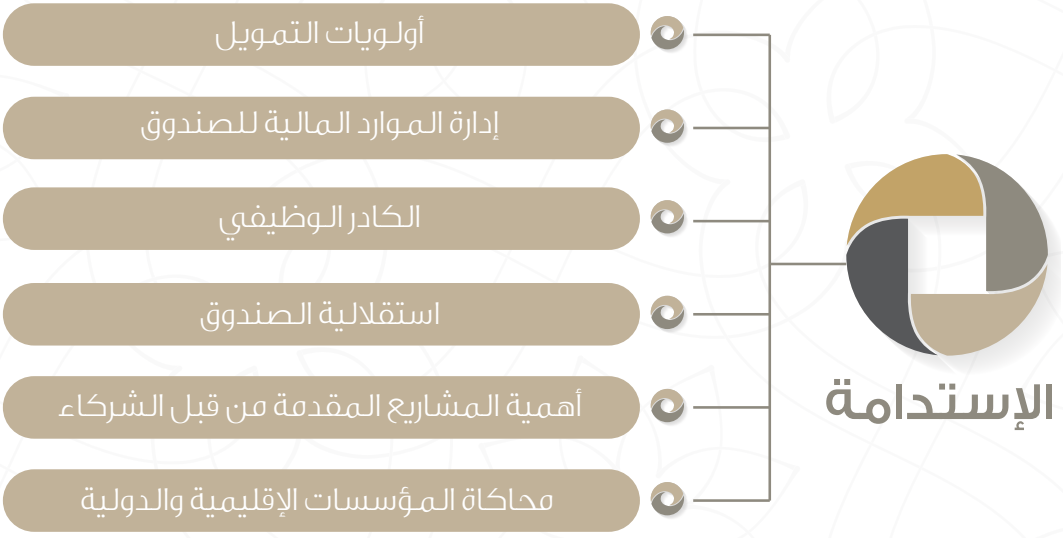

٢-٥-١ أولويات التمويل

إن من الأهمية تعزيز قدرة الصندوق على وضع أولويات تمويل المشاريع ذات الميزة النسبية والتنافسية والأهمية الاقتصادية والاجتماعية، مع مراعاة تنويع مجالات التمويل وتوسيع شريحة المستفيدين بما يعزز رفع قيمة الناتج الإجمالي المحلي.

٢-٥-٢ إدارة الموارد المالية للصندوق

يعمل الصندوق على رفع كفاءة استغلال الموارد المالية المتاحة له، ومن أهمها الاعتمادات التي تخصصها الدولة بواقع (١٪) من القيمة الإجمالية للإنتاج المحلي لقطاعات الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية، بما في ذلك حسن استثمار الأصول والأموال المخصصة للمشاريع التنموية. ونظرا لتوسع أنشطة الصندوق، فإن هناك حاجة إلى إيجاد مصادر تمويلية جديدة وتعزيز إيرادات ومساهمات المشاريع التي يتم تمويلها من قبل الصندوق، وتبني مشاريع تنموية ذات تمويل مشترك مع الجهات المعنية، وتساهم في إيجاد فرص عمل وتحقيق قيمة مضافة للمنتج المحلي.

٢-٥- ٣ الكادر الوظيفي

من الضروري استمرار بناء قدرات الموظفين بالإدارة التنفيذية بشكل خاص، إضافة الى العاملين على تنفيذ المشاريع ومن في حكمهم، بزيادة مهاراتهم ومؤهلاتهم وتراكم الخبرة من خلال البرامج النوعية كالدورات التدريبية التخصصية وحلقات العمل والورش والمؤتمرات والدراسات والإطلاع الميداني، مع مراعاة التوازن بين الشهادات العليا والتدريب العملي النوعي الموجه لحاجة العمل، وكذلك ربط التقويم السنوي للشخص بالإنجاز وكفاية أدائه. كذلك يهتم الصندوق ببناء قدرات الشركاء من المنتفعين من نشاطاته ومشاريعه بما فيهم المزارعين ومربي الثروة الحيوانية والصيادين وغيرهم من المتعاملين بالقطاعات المعنية.

٢-٥- ٤ استقلالية الصندوق

نظرا لتمتع الصندوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، فإن هناك حاجة إلى وجود مقر مستقل للصندوق، لتحقيق رسالته وأهدافه ودوره في التنمية الزراعية والسمكية في البلاد.

٢-٥- ٥ أهمية المشاريع المقدمة من قبل الشركاء

يركز الصندوق في منظومة عمله مع الشركاء على القضايا التي تعالجها المشاريع التنموية وأثرها في تعزيز الاستدامة. وتتناول وثيقة هذه الاستراتيجية سبعة عشر برنامجاً تنموياً روعي في إعدادها أهمية الإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية الزراعية والثروة الحيوانية والسمكية لضمان حفظها وصيانتها وحسن استغلالها لتعظيم مساهمتها في الأمن الغذائي. الجدير بالذكر أهمية العمل مع الشركاء في تنفيذ بعض المشاريع المرتبطة بالحفاظ على الموروثات العمانية من الأنواع والأصناف ذات القيمة الاقتصادية العالية، وقضايا المياه، وتغير المناخ، ودعم المجتمعات المحلية، بما يساهم في تعزيز فرص العمل للشباب العماني.

٢-٥- ٦ محاكاة المؤسسات الإقليمية والدولية

يعتبر الصندوق مؤسسة تنموية عمانية رائدة لتمويل المشاريع التنموية الزراعية والحيوانية والسمكية. وقد حقق نتائج ملموسة خلال الفترة الماضية وآثار راسخة، آخذاً في الاعتبار تبني وتطبيق العديد من المعايير المحلية والإقليمية والدولية في منهجية عمل الصندوق، إلا أنه وبهدف التطوير، فإن هناك فرص للاستمرار في محاكاة التجارب وقصص النجاح للمؤسسات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، مع التركيز على قضايا الشفافية والشمولية وتمكين المرأة، ودعم الشباب، وصون البيئة ودعم المجتمعات المحلية.

٦-٢ المتابعة والتقييم

- يختص المجلس والإدارة التنفيذية بمتابعة وتقييم أعمال الصندوق والعمل على تطويرها والارتقاء بها، وترقية الأداء ونظم الجودة. ويقوم مجلس الإدارة بمتابعة تنفيذ الاستراتيجية ومراجعتها من خلال لجنة مختصة، بما يتوافق مع رؤية ورسالة الصندوق وأهدافه ومحاور الاستراتيجية والبرامج الواردة فيها وأهدافها والنتائج المتوقعة منها وفق إطار زمني محدد، مع مراعاة المتغيرات التي قد تواجه تنفيذها والتفاعل معها.

- ينبغي أن يكون لمحاور الاستراتيجية مؤشرات أداء أساسية محددة ، وقابلة للقياس ومرتبطة بالنتائج المتوقعة ويمكن تحقيقها، وأن تكون ذات صلة متوافقة ومفيدة لأغراض المعلومات ومؤطرة زمنياً.

- يتم وضع مؤشرات أداء أساسية لكل محور استراتيجي أو مجموعة محاور مشتركة وفق إطار زمني محدد. ويراعى وضع مؤشرات الأداء لكل برنامج أو للبرامج مجتمعة، وكذلك على مستوى المشاريع ضمن الفترة الزمنية المعتمدة لكل مشروع، لضمان وجود أداة قياس تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

- وتماشيا مع إستراتيجيتي القطاعين الزراعي والسمكي حتى عام (٢٠٤٠م)، فإن استراتيجية الصندوق تتوافق معهما آخذة في الاعتبار رؤية الصندوق ومحدداته وطبيعة إيراداته السنوية وتوافق الموارد المالية مع الالتزامات لضمان استدامته.

- يجب التأكد من وجود فرضيات موضوعية وحساب للمخاطر المرتبطة بالمؤشر/ المؤشرات لترقية الأداء.

- إن الأساس الذي ينطلق منه الصندوق لوضع مؤشرات الأداء الأساسية هو الإنجازات التي حققها منذ تأسيسه والتي يجب البناء عليها ومنها:

١ درجة شمولية التوزيع الجغرافي للمشاريع على مستوى محافظات السلطنة

٢ عدد المنتفعين بشكل مباشر من نتائج المشاريع التي يمولها الصندوق

٣ أولويات التحديات التي تواجه القطاعات الثلاثة

٤ درجة كفاءة اتخاذ القرار بالتمويل

٥ توظيف التقنيات الحديثة

٦ الوظائف الجديدة التي تم توفيرها للعمانيين

٧ مستوى الالتزام بمواضيع البرامج المعتمدة

٨ التميز والابتكار

٩ بناء القدرات البشرية

١٠ المساهمة في تعزيز الموارد المالية للصندوق

فريـــق إعداد الإستراتيـجيـة

سعادة الدكتور
أحمد بن ناصر بن عبدالله البكري

وكيل وزارة الزراعة والثروة السمكية للزراعة
نائب رئيس مجلس إدارة الصندوق
رئيس الفريق

الدكتور/ خليفة بن سالم الكيومي

مستشار البحوث الزراعية بمكتب
وكيل وزارة الزراعة والثروة
السمكية للزراعة

المهندس/ عاصم بن طالب الزدجالي

مدير الإدارة التنفيذية للصندوق
(بدءاً من ١ نوفمبر ٢٠١٦)

الدكتورة/ لبنى بنت حمود الخروصية

مدير عام البحوث السمكية
بوزارة الزراعة والثروة السمكية

الدكتور/ نشوان عبدالوهاب عبد الرزاق

خبير اقتصاد زراعي بصندوق
التنمية الزراعية والسمكية

المهندس/ يعقوب بن خلفان البوسعيدي

مدير عام التسويق السمكي
بوزارة الزراعة والثروة السمكية
(مدير الإدارة التنفيذية للصندوق للفترة
٩ مايو ٢٠١٣ – ٣١ أكتوبر ٢٠١٦)

الدكتور/ نوفل رشيد حميد

مستشار سياسات زراعية واستثمارية
بوزارة الزراعة والثروة السمكية

الدكتور/ يوسف بن محمد الرئيسي

مدير مركز بحوث النخيل بالمديرية
العامة للبحوث الزراعية والحيوانية
بوزارة الزراعة والثروة السمكية

الفاضلة/ حليمة بنت راشد الزرعية

اخصائي مشاريع زراعية بصندوق
التنمية الزراعية والسمكية

الدكتور / محمد بن خلف الناعبي
المراجعة اللغوية

مدير المكتب الفني بمكتب وكيل
وزارة الزراعة والثروة السمكية للزراعة

العنوان
وزارة الزراعة والثروة السمكية
مبنى رقم: ١
ص.ب: ٣٥٧٨ – الرمز البريدي: ١١١ – مسقط
الموقع الإلكتروني: www.afdf.gov.om
البريد الإلكتروني: Afdf@maf.gov.om

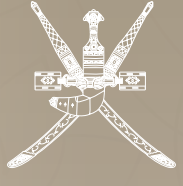

صُندُوقُ التَّنمِيَةِ الزِّرَاعِيَّةِ وَالسَّمَكِيَّةِ